

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 30

الجمعة، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد باولوسكاس (ليتوانيا)

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد اتصلت بي عدة وفود تطلب تعليق جلسة هذا الصباح حتى الساعة 11:00 لإتاحة الفرصة لإجراءات التصويت في اللجنة الثالثة واللجنة الخامسة.

أعطي الكلمة لممثل مصر بشأن نقطة نظام.

السيد أحمد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على مشايرتنا تلك المعلومات، سيدي الرئيس، ولكن بعد إذنكم، هل يمكنكم أن توضحوا لنا الأسباب التي تمنع اللجنة الأولى من المضي قدماً للنظر في مشاريع مقترحاتها في وقت واحد، إلى جانب لجان أخرى؟ أرى أننا تجاوزنا النصاب القانوني في هذه القاعة بكثير، ولذلك، وبعد إذنكم سيدي الرئيس، نطلب المزيد من التوضيح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميكرونيزيا.

السيد زفاشولا (ميكرونيزيا) (تكلم بالإنكليزية): رداً على السؤال الذي طرحه ممثل مصر، فإن طلب تعليق هذه الجلسة قدمته بابوا غينيا الجديدة، بالاو، توفالو، تونغغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، ناورو.

لقد اتخذنا الترتيبات اللازمة لضمان أن يبدأ الإدلاء بالأصوات في اللجنة الخامسة الساعة 10/15 حتى يتسنى لوفودنا أن تكون هنا عند افتتاح هذه الجلسة، ثم تذهب للإدلاء بالأصوات في اللجنة الخامسة ثم تعود إلى هنا الساعة 11/00 لتمضي قدماً في هذه الجلسة. لذلك نرجو من اللجنة السماح لنا بإعلان مواقفنا الخاصة من خلال التمكن من التواجد في كلا المكانين. فلا يمكننا أن نكون في كلا المكانين في نفس الوقت بالضبط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أن هذا هو الطلب ذاته الذي تلقيناه، علماً بأن التصويت في اللجنة الخامسة سيجري في الساعة 10/15 على الانتخابات المتعلقة باللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة الاشتراكات. وهذا طلب مهم، مع الأخذ في الاعتبار محدودية حجم الوفود الصغيرة. وفي الوقت نفسه، أود أن أستأنف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



تقرر ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع الوفود مرة أخرى بأنه يجوز لمقدمي مشاريع القرارات والمقررات أن يدلوا ببيانات عامة في بداية النظر في مشاريع القرارات والمقررات في إطار مجموعة ما، ولكن لا يجوز لهم الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت على مقترحاتهم قبل أو بعد اتخاذ إجراء بشأنها. وتقتصر البيانات على خمس دقائق، مع إمكانية الإدلاء ببيانات أطول على بوابة البيانات الإلكترونية.

أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في الإدلاء ببيان عام بشأن المقترحين المتبقين في إطار المجموعة 1، "الأسلحة النووية" والمجموعة 2، "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". ونود تذكير الوفود بأن البيانات العامة تقتصر على خمس دقائق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا لعرض مشروع القرار A/C.1/78/L.29.

السيد ناصر (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في هذا العام، قدمت إندونيسيا، بصفتها رئيسة الرابطة، مشروع القرار A/C.1/78/L.29 بشأن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، أو معاهدة بانكوك. يدل هذا القرار الذي يقدم كل سنتين على الالتزام المستمر للبلدان العشرة في منطقة جنوب شرقي آسيا بإحراز لتقدم نحو نزع السلاح النووي العام والكامل.

يستند مشروع القرار الذي نقدمه هذا العام إلى صيغة القرار 60/70 لعام 2015 ويحافظ على عناصره الرئيسية مع إدخال بعض التحديثات الفنية. ويتضمن، في جملة أمور، أحكاماً بشأن الدور الهام للمناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز نظام عدم الانتشار النووي والإسهام في تحقيق هدف نزع السلاح النووي.

لقد قُدم مشروع القرار آخر مرة واعتمد بتوافق الآراء قبل ثماني سنوات (انظر A/C.1/70/PV.25). وأدخل تحديثان موضوعيان رئيسيان على مشروع القرار هذا العام - الأول بشأن الفقرة التاسعة

هذه الجلسة في تمام الساعة 11/00. لدينا مشروعاً قرارين لمباشرة النظر فيهما، وأنا على استعداد لضمان اختتام الجلسة في تمام الساعة 13/00، كما هو مذكور في برنامج عملنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد أحمد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يمكننا بالتأكيد أن ننظر بإيجابية وتعاطف مع الطلب الذي تقدم به زملاؤنا من الجزر. ومع ذلك، يجب التأكيد على أن هذا الأمر لا ينبغي أن يصبح سابقة في عمل اللجنة الأولى، حيث يمكنني أن أتصور أن هذا السيناريو سيتكرر كثيراً في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على هذا التوضيح. نعم، في الواقع، وبصفتي رئيس اللجنة أود أن أعلن بوضوح أن هذا لا ينبغي أن يشكل بأي حال من الأحوال سابقة لعمل اللجنة في الدورات اللاحقة.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة تقرر تعليق الجلسة الآن حتى الساعة 11/00؟

تقرر ذلك.

عُلقت الجلسة الساعة 10/05 واستؤنفت الساعة 11/00.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستواصل اللجنة اليوم البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار البنود من 90 إلى 106 من جدول الأعمال. ستنتقل اللجنة الآن إلى مشاريع المقترحات المتبقية الواردة في الورقة غير الرسمية 2/Rev.5.I وأود أن أقترح أن تتناول اللجنة الاقتراحين المقدمين في إطار المجموعة 1 "الأسلحة النووية" والمجموعة 2 "أسلحة الدمار الشامل الأخرى"، بطريقة موحدة، مع إتاحة الفرصة للبيانات العامة الموحدة وتعليقات التصويت قبل التصويت الفعلي وتعليقات التصويت بعد التصويت.

هل هناك أي تعليقات على هذا الاقتراح؟

نظراً لعدم وجود أي تعليقات على هذا الاقتراح، هل لي أن أعتبر أن اللجنة توافق على المضي قدماً وفقاً لذلك؟

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أتفق تماما مع البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بأن مسألة الشفافية موضوع هام لعمل اللجنة. وأعتقد أنه يجب تناولها خلال مداوالات الدول الأعضاء بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة وأساليب عمل اللجنة الأولى.

أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ليعرض مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في بداية جلستنا، ذكرتنا الممثلة السامية ناكاميتسو بالمسؤولية الهائلة التي تقع على عاتق اللجنة الأولى. وأشارت إلى أنه يجب أن ينتهي وقت التأسي والأسف على استمرار الجمود في جوانب من عمل آلية نزاع السلاح، وحفزتنا على أن نجد حلولاً ملموسة ومعقولة له.

يسر الولايات المتحدة أن تقدم مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 "السلاح الإشعاعية"، بوصفه أحد هذه الحلول. ونعتقد أن مشروع القرار الذي نقدمه يعبر حقا عن وجهات النظر المتنوعة عبر الإقليمية، وأنه حظي بتأييد واسع النطاق. كما أن من شأن مشروع القرار هذا أن يشير إلى تأييد واسع النطاق للرأي القائل بأنه ينبغي للدول ألا تستخدم الأسلحة الإشعاعية وللتفاوض في مؤتمر نزع السلاح على صك ملزم قانوناً يحظر هذا الاستخدام.

لكننا لم نسمع صوتاً واحداً معارضاً لذلك الحظر، الذي ظل مدرجا في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح لسنوات عديدة. ومن شأن مشروع القرار هذا، الذي تم تحديثه ليشمل التعليقات التي استمعنا إليها من الآخرين، أن يشير أيضا إلى الرأي القائل بأنه ينبغي للدول ألا تستخدم الأسلحة الإشعاعية أو تنتج أو تخزن أية أسلحة إشعاعية، مع إبداء الرغبة في الوقت نفسه في عدم التدخل في الاستخدامات المشروعة للمواد المشعة والإبقاء على التفاوض بشأن حظر الاستخدام من جانب الدول في خطوة أولية. لقد وضعت الولايات المتحدة نص مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 من خلال ثلاث جولات من المشاورات الشاملة في جنيف ونيويورك، مع تنقيحات متعددة للنص لاستيعاب التعليقات والمشاورات الثنائية والجماعية الإضافية، فضلاً عن التنقيحات التي أجريت بعد الموعد النهائي لتقديمه.

من الديباجة. وتعكس هذه الفقرة الشواغل المتعلقة بالحالة الراهنة لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وتدعو الدول إلى التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب الآليات ذات الصلة، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ثانياً، فيما يتعلق بالفقرة 2 من المنطوق، تود الدول الأطراف في معاهدة بانكوك أن تبين التطورات الحالية في عملية التوقيع والتصديق على بروتوكول معاهدة بانكوك من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية.

لقد كررت الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تأكيد التزامها من خلال مشروع القرار هذا بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل. وبما أن الحفاظ على المناطق الخالية من الأسلحة النووية الحالية يتطلب التزاماً من جميع الدول الأعضاء، فإننا نأسف بشدة لإجراء تصويت على الفقرة 2 من منطوق مشروع القرار هذا، التي سبق أن اعتمدت بتوافق الآراء.

لذلك نطلب نحن البلدان العشرة الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، معلومات عن البلدان التي دعت إلى إجراء تصويت على الفقرة 2 من منطوق مشروع القرار. يستند هذا الطلب أيضاً إلى مبدأ الشفافية والمساءلة الذي ينبغي أن تتمتع به جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نود أن نناشد جميع الدول الأعضاء أن تؤيد الإبقاء على الفقرة 2 من المنطوق وأن تؤيد نص مشروع القرار برمته.

كما أن تأييد مشروع القرار هذا، من شركاء الحوار في رابطة أمم جنوب شرق آسيا والشركاء في الحوار القطاعي على وجه الخصوص، يدل أيضاً على التزامهم الثابت بالمبادرات التي تقودها الرابطة. ونشكر الوفود التي شاركت في تقديم مشروع القرار ونود أن ندعو الوفود الأخرى إلى أن تفعل ذلك.

أخيراً، أود أن أؤكد مجدداً التزام الدول الأطراف في معاهدة بانكوك بالتنفيذ الكامل والفعال للمعاهدة وبمساعيها الجماعية في صون السلم والأمن الدوليين.

مفاوضات على نطاق أوسع، مع الحفاظ كخطوة أولية على التفاوض على حظر استخدام الدول لاستخدام تلك الأسلحة.

إن لذلك النهج سجلاً حافلاً. فقد حظر بروتوكول جنيف لعام 1925 الأسلحة الكيميائية والبيولوجية المستخدمة في الحرب، بدايةً، وخلفته فيما بعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفهما أكثر شمولاً.

إذ يثق وفد بلدي بتأييد اللجنة لمشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 - ونشجع جميع الدول على التصويت مؤيدة له - لا بد لي من التصريح بأمر واحد فقط: ترى الولايات المتحدة أن مشروع التعديل الشفوي الذي قدمه وفد إيران ليس سوى محاولة لإحداث تغيير جوهري على طابع مشروع القرار، وهو ما سأتناوله بمزيد من التفصيل في تعليقي للتصويت. عليه، فإن وفدي مطالب، من الناحية الإجرائية، بإبلاغ الأمانة العامة بأنه في حالة اعتماد مشروع التعديل الشفوي الذي قدمته إيران بصيغته المعدلة، وهو أمر غير مرجح، فإن الولايات المتحدة تطلب سحب اسمها من قائمة مقدمي مشروع القرار، بصيغته المعدلة.

كما نرى أن مشروع القرار المتعلق بالأسلحة الإشعاعية المعروض على اللجنة الأولى ربما يحظى بأوسع تأييد ممكن. وكما قالت وكيلا وزارة خارجيتنا بوني جنكينز: "لا شك أننا جميعاً نواجه تحديات، ولكن أيضاً فرصاً جديدة جرى نسيانها أو تجاهلها أو تهملها، كان لا بد لنا أن نغتنم هذه الفرص منذ زمن بعيد" (انظر A/C.1/78/PV.2، ص 23).

السيد سيفاموهان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيان العام الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لإندونيسيا، بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أود أن أدلي ببيان عام موجز بالنيابة عن ماليزيا بصفتي الوطنية.

تأمل ماليزيا أن يحظى مشروع القرار A/C.1/78/L.29 الذي عرض بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن معاهدة إنشاء

لقد كان من بين الأسئلة الشائعة التي سمعناها: لماذا الآن؟ فما برحنا نتساءل لماذا لم يحدث ذلك بالفعل؟ والحق أن منع استخدام هذه الأسلحة من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول قد كان موضوع عمل مكثف على مدى العقود الماضية. وعلى الرغم من أن استخدام الدول لهذه الأسلحة قد يبدو مستبعداً بالنسبة للكثيرين، إلا أنه ليس هناك شك في أنه إذا حدث ذلك بالفعل، فسوف يسبب إرباكاً واضطراباً ومخاطر متزايدة لأي من الدول المعنية. وبالتالي فإن معالجة هذا السيناريو يتسق مع اهتمامنا على نطاق أوسع بالحد من تلك المخاطر. علاوة على ذلك، فإن وضع صك يحظر استخدام تلك الأسلحة من قبل الدول قد يعزز الجهود الشاملة لمكافحة أسلحة الدمار الشامل.

ليست هذه فكرة أو جهداً جديداً. فقد اعترف المجتمع الدولي تاريخياً بأهمية السعي إلى فرض حظر على هذه الأسلحة، بما في ذلك في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح (القرار د-10/2) وفي العمل الموضوعي المنجز في مؤتمر نزع السلاح، على الرغم من أن ذلك العمل لم يكتمل بعد. ونعلم أيضاً أن بعض الوفود قد تساءلت عما إذا كان مؤتمر نزع السلاح ما يزال المحفل المناسب لمثل تلك المفاوضات.

من جانبها، ترى الولايات المتحدة أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال بإمكانه أن يرقى إلى مستوى الغرض الذي أنشئ من أجله بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد الدائم المتعدد الأطراف لنزع السلاح بالنسبة للمجتمع الدولي. وقد تكون متابعة مثل ذلك الجهد بمثابة الانطلاقة التي يحتاجها مؤتمر نزع السلاح لكي يعود إلى مساره الصحيح.

ورأينا أنه من المهم أن نركز مشروع القرار هذا بشكل ضيق على استخدام الدول للأسلحة الإشعاعية. هدفنا من ذلك تجنب مسألة أكثر تعقيداً وتتمثل في احتمال التدخل في الاستخدام المدني للمواد المشعة في مجالات الطب والزراعة والصناعة والبحث العلمي، ولكن بعد أن سمعنا بوضوح اهتمام البعض الآخر بطموح أكبر لمعالجة إنتاج وتخزين وتطوير الأسلحة الإشعاعية، فإن النص المنقح يتضمن الآن دعوة أكثر شمولاً للدول ويترك المجال مفتوحاً أمام إمكانية إجراء

السيد فيليبسونز (لاتفيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أدلي بهذا البيان بالنيابة عن إسبانيا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، البوسنة والهرسك، بولندا، تشيكيا، الجبل الأسود، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، قبرص، كرواتيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، مقدونيا الشمالية، ملايو، ومملكة هولندا، وبلدي لاتفيا.

يشير هذا البيان إلى مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 المعلن "الأسلحة الإشعاعية". وقد شاركت بلداننا في تقديم مشروع القرار هذا بوصفه مبادرة عملية للتصدي لخطر الأسلحة الإشعاعية. وطوال المفاوضات بشأن النص، أشادت بلداننا بميزة التركيز على حظر استخدام الأسلحة الإشعاعية، الأمر الذي من شأنه أن يساعدنا على تجنب بعض التعقيدات التي قد تنشأ تلقائياً في مفاوضات أوسع نطاقاً.

غير أن مشروع التعديل الشفوي الذي قدمته إيران يسير في الاتجاه المعاكس، ومن شأنه أن يغير بشكل كبير معنى مشروع القرار ومقصده، وهو ما لن تؤيده بلداننا بعد الآن. فضلاً عن ذلك، فإن مشروع التعديلات الانفرادية المتكررة التي قدمتها إيران، والتي تتجاهل جهود مقدمي مشروع القرار الرامية إلى البحث عن حلول توفيقية، تنتقص من أهمية المشاورات غير الرسمية التي عقدت على امتداد عدة أسابيع قبل وأثناء انعقاد اللجنة الأولى. لذلك، فإننا مطالبون من الناحية الإجرائية بإبلاغ الأمانة العامة بأنه في حالة اعتماد مشروع التعديل الشفوي الذي قدمته إيران على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 بأن البلدان التي شاركت في هذا البيان تطلب سحبها من قائمة مقدمي مشروع القرار، بصيغته المعدلة.

السيد فيتز (كندا) (تكلم بالإنكليزية): انضمت كندا إلى مقدمي مشروع القرارين A/C.1/78/L.51 و A/C.1/78/L.51/Rev.1 بشأن الأسلحة الإشعاعية. يضطر وفد بلدي الآن إلى أخذ الكلمة ليعلن أن كندا ستسحب مشاركتها في تقديم مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 المقدم من إيران، في حالة اعتماد مشروع التعديل الشفوي العدائي.

تؤيد كندا مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 لأننا نعتقد أن بوسع هذه المبادرة أن تسد ثغرة في الإطار القانوني الحالي وربما تساعد

منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، المعروفة أيضاً بمعاهدة بانكوك، بالتأييد على أوسع نطاق ممكن، نظراً لأهمية المعاهدة بالنسبة لمنطقتنا. ونحيط علماً بالدعوة إلى طرح الفقرة 2 للتصويت خلال الدورة الحالية. ومن الآن فصاعداً، تأمل ماليزيا أن نفهم آراء ووجهات نظر الوفود بشأن مشروع القرار بشكل أفضل، وأن نواصل المشاركة في حوار بناء مع عموم العضوية في الأمم المتحدة، فضلاً عن زملائنا في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بشأن هذه المسألة الحيوية.

السيد ناميكافا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد شاركت اليابان في تقديم مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 المعلن "الأسلحة الإشعاعية"، لأننا نرى أهمية دعوة جميع الدول إلى عدم استخدام الأسلحة الإشعاعية والسعي إلى بدء مفاوضات بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى تنشيط المؤتمر.

بيد أن من شأن مشروع التعديل الشفوي الأخير الذي اقترحتته جمهورية إيران الإسلامية أن يغير المعنى الجوهرى لمشروع القرار ومقصده. وعلاوة على ذلك، نرى أن الاقتراح الانفرادي لمشروع التعديل الشفوي في اللحظة الأخيرة قبل عملية التصويت مباشرة غير مثير ولا يتسق مع الممارسة المتبعة في أعمال اللجنة الأولى، لأنه لا يعطي الدول الأعضاء وقتاً كافياً لفهم ذلك الاقتراح والنظر فيه.

عليه، سنصوت مؤيدين لمشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 وفي المقابل سنصوت معارضين لمشروع التعديل الشفوي الذي اقترحتته جمهورية إيران الإسلامية، لأن الاقتراح ينطوي على مشاكل إجرائية حرجية. إن من سوء الطالع أن وفد بلدي، بصفته أحد مقدمي مشروع القرار، مطلوب منه إجرائياً أن يبلغ الأمانة العامة بأنه في حالة اعتماد التعديل الذي اقترحتته إيران، فإن اليابان تطلب سحبها من قائمة مقدمي مشروع القرار، بصيغته المعدلة.

وفي تلك الحالة، ستصوت اليابان معارضة لمشروع القرار، في مجموعه، بصيغته المعدلة بالاقتراح الإيراني، نظرًا للتغيير الذي سيطرأ على الجزء الجوهرى من مشروع القرار وستنشأ عن ذلك مشاكل إجرائية حرجية، كما ذكرت سابقاً.

القرارات التي نتناولها في اللجنة، فإن مثل هذه العملية قد تكون معيقة جدا ومن شأنها أن تضر بالجنة وممارسات عملها الراسخة. ولهذه الأسباب، ستسحب كندا مشاركتها في تقديم مشروع القرار إذا اعتمدت التعديلات التي اقترحتها إيران.

السيد أندرسن (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن آيسلندا، الدانمرك، السويد، فنلندا وبلد، النرويج، التي تشارك جميعها في تقديم مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 المعنون "الأسلحة الإشعاعية".

نعتقد أن نص مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 يعالج شواغل مجموعة واسعة من الدول الأعضاء، مما يجعل مشروع التعديل الشفوي الأخير الذي قدمته إيران غير ضروري. أما من حيث المضمون، فإن التعديلات الإيرانية الأخيرة ستغير أيضا معنى مشروع القرار ومقصده. ونعتقد كذلك أن نص مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 يحظى بتأييد واسع من قبل اللجنة. لذلك ندعو الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 مع معارضة مشروع التعديل الشفوي المقدم من إيران.

إن من المؤسف أن وفود بلداننا مطالبة من الناحية الإجرائية، بصفتها مشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 بإبلاغ الأمانة العامة بأنه في حالة اعتماد التعديل الإيراني على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، فإننا سنطلب سحب مشاركتنا في تقديم مشروع القرار بصيغته المعدلة.

من الناحية الإجرائية، تقرر وفود بلداننا بحق جميع الوفود في اقتراح تعديلات. لكننا نلاحظ أن الاقتراح المتكرر للتعديلات التي لا تتفق مع أهداف مقامي مشروع القرار، خاصة بعد بذل جهد واضح من مقامي مشروع القرار لاستيعاب وجهات النظر المختلفة من خلال تنقيحات النص، سيكون ممارسة وسابقة مؤسفة أن تعتمدها اللجنة الأولى.

إننا نفهم أن العديد من مقامي مشروع القرار يجدون أنفسهم مضطرين للإدلاء ببيانات إجرائية مطلوبة، مثل هذا البيان، على سبيل الاحتياط في حال تمرير التعديل، الأمر الذي لا يدل إلا على

على تنشيط مؤتمر نزع السلاح. بل ربما يكون مشروع القرار خطوة رئيسية نحو وضع معيار لحظر استخدام الدول للأسلحة الإشعاعية، وربما يقربنا من التفاوض على معاهدة بشأن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. ولكن من شأن التعديل الشفوي الذي اقترحه إيران أن يحدث تغييرا جوهريا في طابع مشروع القرار بتوسيع نطاقه، مما يجعل إحراز التقدم أكثر صعوبة. تؤيد كندا النهج الذي اتبعه المقدم الرئيسي لمشروع القرار بأن يتناول أولا استخدام الأسلحة الإشعاعية، ثم النظر في توسيع نطاقه لاحقا. وترى كندا أن المسائل المتعلقة بنطاقه يمكن حلها خلال المفاوضات بشأن المعاهدة. وذلك ما يرمي إليه مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 بالضبط، إذ يواصل التركيز على خطوة أولية تحظر استخدام هذه الأسلحة ويترك المجال مفتوحا لإمكانية توسيع نطاقه خلال المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح.

نعتز بشدة أيضا على محاولات إيران تغيير أساليب عمل اللجنة الأولى. ففي حين أن مشاريع التعديلات العدائية لا تنتهك النظام الداخلي وتستخدم في محافل أخرى، إلا أنها ليست الممارسة المتبعة في اللجنة الأولى. وقد كانت عملية إعداد النص الحالي لمشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 عملية تشاورية وشاملة وبينت استعداد مقدمه الرئيسي، الولايات المتحدة، لقبول التعليقات الإقليمية الشاملة وتعديل مشروع القرار بشكل جوهري. بيد أن مشروع التعديلات الشفوية التي اقترحتها إيران لا يتماشى مع جوهر أعمال اللجنة الأولى، ولا يحظى بتوافق الآراء أو يبنى توافقا فيها. ومن شأن قبول مشروع التعديلات الشفوية أن يشكل سابقة مؤسفة للدول التي تسعى إلى تعديل مشاريع القرارات بعد تقديمها إلى الأمانة العامة وسيكون ضد إرادة مقدميها.

فالعديد من الدول - وكندا ليست استثناء - تكون في بعض الأحيان غير راضية تماما عن الصيغ النهائية لمشاريع القرارات المقدمة. وعلى الرغم من ذلك، فإن قلة من الدول هي التي تتعمد اتخاذ خطوة معيقة سعيا إلى تغيير مشروع قرار ليعبر عن مصالحها الوطنية بإدخال تعديلات عدائية. وينبغي لأعضاء اللجنة أن يفهموا أن هذا السلوك، إذا ما تم التغاضي عنه، سيؤدي بلا شك إلى انتشار مشاريع التعديلات العدائية في السنوات المقبلة. ونظرا للعدد الكبير من مشاريع

بوجهات نظرها في الاعتبار. وبالتالي، لا يمكننا نحن والمشاركون في تقديم مشروع القرار أن نؤيد ذلك التعديل.

علاوة على ذلك، فإن النهج الإيراني لا يأخذ في الاعتبار رغبة الكثيرين في تجنب التدخل في الاستخدامات السلمية المشروعة للمواد المشعة، وهي استخدامات شائعة على نطاق واسع، بما في ذلك المستشفيات والجامعات. ونرى أن العديد من الدول الأخرى تشاغلنا الرأي بأنه ليس من الحكمة السعي في هذه المرحلة إلى فرض حظر على إنتاج تلك المواد قبل إجراء دراسة أوسع لهذه المسألة، نظراً للتعقيدات المحتملة التي ينطوي عليها التحقق. إن الإصرار على ذلك الحظر قد يتجاهل ملاحظات الدول الأخرى، بما فيها كثير من الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار.

إذا حُجِبَ التعديل ومضى مشروع القرار بصيغته الحالية قدماً، فسنكون قد أعطينا زخماً للمجتمع الدولي لاتخاذ إجراء محدد الآن بشأن أحد جوانب هذه المسألة الهامة. ونأمل أن يمكّن ذلك مؤتمر نزع السلاح من أداء دوره بالشروع في مفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لأول مرة منذ سنوات عديدة. وليس هناك ما يمنعنا من أن نتناول فيما بعد المسائل المعقدة المتعلقة بحظر استحداث تلك المواد وإنتاجها وتخزينها، بما في ذلك المسائل المحتملة المتعلقة بالتحقق. باختصار، نعتقد أن مشروع قرارنا يتيح فرصة لكل من يرغب في إحياء مؤتمر نزع السلاح، في حين يعني التصويت تأييداً للتعديل الإيراني تصويته على استمرار الركود.

وأختتم بكلمة أخيرة بشأن الإجراء. إن الأساليب التي تتبعها إيران في هذه المسألة، أي الإصرار دون التوصل إلى حل توافقي واحد لمشكلة معقدة كهذه، متجاهلة الجهود الشاملة التي بذلت على مدى أكثر من شهرين من المشاورات لاستيعاب وجهات النظر المختلفة إلى أقصى حد ممكن، تعدّ ممارسة سيئة وسابقة خطيرة. لقد أجبر النهج الإيراني العشرات من المشاركين في تقديم مشروع القرار على الإدلاء ببيانات طارئة، الأمر الذي منع اللجنة من إنهاء أعمالها بطريقة فعالة. وينبغي لجميع مقدمي جميع القرارات في اللجنة الأولى أن يشعروا

إضاعة الوقت والارتباك الذي يسببه وفد يختار التصرف بهذه الطريقة. كما أن الاقتراح الانفرادي للتعديل المتكرر، على الرغم من أن مقدم مشروع القرار كان مستعداً لإجراء تعديلات في النص، يفتقر أيضاً من أهمية المشاورات غير الرسمية التي عقدت قبل اجتماعات اللجنة الأولى وطوالها على مدى أسابيع. يقر نص مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 برغبة العديد من البلدان في إدراج مفاوضات أوسع نطاقاً وذلك بإضافة فقرة في المنطوق، مع مواصلة التركيز على خطوة أولية تحظر الاستخدام وترك المجال مفتوحاً أمام إمكانية إدراج مفاوضات أوسع نطاقاً في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): ستستمع اللجنة الآن إلى الوفود الراغبة في شرح مواقفها قبل البت في مشاريع المقترحات المتبقية المدرجة في إطار المجموعة 1 "الأسلحة النووية"، والمجموعة 2 "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لأقدم تعليلاً لمعارضة بلدي لمشروع التعديل الشفوي الذي قدمته إيران على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 المعنون "الأسلحة الإشعاعية" علاوة على دعوة جميع البلدان إلى التصويت معارضة للتعديل.

إن من شأن مشروع التعديل الشفوي الذي قدمته إيران أن يغير مشروع القرار بشكل جوهري وعلى نحو قد يزيد الانقسامات ويديم الشلل الذي أعاق آلية نزع السلاح لبعض الوقت. فبعد جولات متعددة من المشاورات، عملنا على تحديث نص مشروع القرار مرتين حتى يشمل التعليقات الواردة من مصادر مختلفة عديدة. ويتضمن النص الآن صياغة تدعو الدول إلى عدم استحداث الأسلحة الإشعاعية أو إنتاجها أو تخزينها أو استخدامها - وهي استجابة للشواغل التي أعربت عنها بعض الدول، بما فيها إيران. للأسف، وبالرغم من تلك الجهود الحسنة النية، اختارت إيران، للمرة الثانية، أن تقترح التعديل نفسه على مشروع القرار هذا، محاولة تغيير نطاقه بشكل أساسي. إن هذا النهج المتطرف يتجاوز إلى حد بعيد السعي المعقول لأن يأخذ القائم على الصياغة

بدلاً من ذلك، يجب علينا أن ننظر في وضع صك ملزم قانوناً من خلال مؤتمر نزع السلاح يتماشى مع برنامج عمله الشامل والمتوازن. وللحفاظ على التقدم المحرز حتى الآن ولتفادي أي انتكاسات، أعدنا النظر في الصيغة المستكملة بعد تعميم الوثيقة A/C.1/78/L.51/Rev.1 في 27 تشرين الأول/أكتوبر. وبعد دراسة متأنية اتضح لنا أن النسخة الجديدة لا تزال قاصرة عن النطاق الشامل المطلوب. وبالتالي، رأينا أن من الضروري تنقيح تعديلاتنا السابقة.

ونقدم في اقتراحنا الشفوي الأخير، الذي يحل محل الاقتراح السابق، توصيات تتسق مع موقفنا المبدئي. وفي هذه المرة، تقتصر تنقيحاتنا هذه المرة على عنواني الفقرة 1 والفقرة 4 من المنطوق بهدف مواءمة النهج مع النطاق الكامل للأسلحة الإشعاعية، بما يشمل استحداثها وإنتاجها وتخزينها واستخدامها.

وأود أن أضيف أننا قدمنا هذه التعديلات أثناء المشاورات غير الرسمية، ومن المؤسف أنه لم يكن هناك أي مرونة من جانب مقدمي مشروع القرار. لم تقدم إيران تعديلاتها في اللحظة الأخيرة. ولذلك، استقدنا من حقنا القانوني والمشروع وفقاً للنظام الداخلي، ومن المؤسف أن نسمع بيانات غير بناءة من بعض الوفود. لقد تم تعميم تعديلاتنا في الوقت المناسب ومعها توضيحات، ونعتقد أن اقتراح سحب المشاركة في تقديم مشروع القرار هو في الحقيقة نفاق.

ولا يزال الأمل يحدو جمهورية إيران الإسلامية، وهي تعرب عن تقديرها العميق لجميع الدول الأعضاء على تأييدها القيم لهذه التعديلات المقترحة. إذ يؤدي هذا الدعم دوراً محورياً في الحفاظ على التقدم الكبير الذي تم إحرازه، والذي سيساهم بلا شك عند تحقيقه في إقامة عالم خالٍ من شبح أسلحة الدمار الشامل.

السيد فيتز (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفدنا الكلمة لتعليق التصويت قبل التصويت على التعديل الذي قدمته إيران على مشروع القرار A/C.1/78/L.5/Rev.1، بشأن الأسلحة الإشعاعية.

وكندا، بوصفها من المشاركين في تقديم مشروع القرار الأصلي وفي تنقيحه الأول، لا يمكننا أن تصوت بحسن نية لصالح تعديل

بالقلق من أنه إذا ما حذا الآخرون حذو تلك الأساليب فإنهم سيعقدون عملنا هنا إلى حد كبير وربما يعرقلونه. وإذا سمحنا لإيران باتباع ذلك النهج في مشروع قرارنا هذا، فسوف يتيح ذلك مجالا لإيران أو غيرها غدا لأن تحذو الحذو نفسه في مشاريع قرارات الأعضاء الآخرين. وسيفقد أعضاء اللجنة ملكية مشاريع قراراتهم، الأمر الذي ينتقص أهمية المشاورات غير الرسمية وسيقل عدد المشاركين في تقديم مشاريع القرارات لاحقاً. وبدلاً من التصويت معارضة لمشاريع القرارات، ستقدم الدول تعديلات معيقة. بذلك سيكون قد تم تجاوز الممارسات الراسخة في عمل اللجنة.

أود أن أختتم بتلخيص الخيار المطروح أمامنا. إننا نحث الأعضاء على التصويت معارضين لمشروع التعديل الشفوي الإيراني لأسباب إجرائية وموضوعية. إن التعديل الإيراني يهدف إلى إدامة الشلل، عوضاً عن تعزيز التقدم. ويجب ألا نسمح لمثل هذه المناورات أن تصبح قاعدة جديدة للجنة الأولى.

السيد قربان بور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد أخذت الكلمة لشرح موقف وفد بلدي قبل التصويت على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 المعلن "الأسلحة الإشعاعية". كما تذكر الوفود، فقد شهد التاريخ حالات من النهج الجزئية والاختزالية في مجال نزع السلاح. ويمكن الإشارة على وجه الخصوص إلى بروتوكول جنيف لعام 1925 ومعاهدة حظر الجزئي للتجارب النووية، اللذين استوجبا بسبب محدودية فعاليتهما إبرام اتفاقات شاملة أخرى في إطار المجتمع الدولي.

وفي سياق الأسلحة الإشعاعية، لا بد من الاعتراف بالنطاق الواسع لقرارات الجمعية العامة التي امتدت من عام 1969 إلى عام 1992. فقد اعتمدت تلك القرارات دون أصوات معارضة، الأمر الذي يدل على طابعها الشامل الذي تضمن حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الإشعاعية. بالنظر إلى تلك السابقة التاريخية وتلك الإنجازات، فإنه ليس من المستحسن فحسب، بل من الضروري أيضاً الامتناع عن اعتماد نهج جزئي أو اختزالي لأسلحتنا الإشعاعية.

ينجح. تحترم كندا هدف المقدم الرئيسي لمشروع القرار المتمثل في تجربة شيء مختلف هذه المرة، شيء لديه فرصة أكبر للنجاح. ولا يمنع هذا النهج الدول من توسيع النطاق على طاولة المفاوضات إذا كان هناك اتفاق على القيام بذلك في مؤتمر نزع السلاح.

وفي الختام، لا ينبغي أن نجعل الهدف السامي المتمثل في معالجة جميع المسائل في نفس الوقت عدواً للتقدم الملموس في وضع قاعدة ضد استخدام الأسلحة الإشعاعية.

السيد سانشيس دي ليرين (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أولاً وقبل كل شيء أن أعتذر للوفود الناطقة بالإسبانية، ولكن نظراً لقلة الوقت المتاح لنا، لم أتمكن من ترجمة تعليق التصويت هذا. لذلك سأقوم، على أساس استثنائي، بقراءته باللغة الإنجليزية. (تكلم بالإنكليزية)

إنني آخذ الكلمة بالنيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لأعلن اعتزامنا التصويت معارضين للتعديلات على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 للأسباب التالية.

نشيد بالجهود التي بذلها مقدمو التعديل لاستيعاب وجهات النظر المتنوعة، بما في ذلك الأسباب المعلنة وراء التعديل، من خلال التنقيحات التي أدخلت على النص. يحق لجميع الدول اقتراح تعديلات. ومع ذلك، فإن تكرار تقديم نفس التعديلات غير التوافقية يتجاهل أساليب العمل، وعلى وجه الخصوص، قيمة المشاورات والمسودات. ومن شأن ذلك أن يشكل سابقة سيئة للجنة، الأمر الذي سيزيد من ابتعاد جميع الدول عن روح التوافق في الآراء. ونؤيد عزم مقدمي مشروع القرار هذا على تقديم مشروع القرار هذا بنطاق ضيق من العمل الأولي من أجل المساعدة في دفع حظر استخدام الأسلحة الإشعاعية إلى الأمام. لهذه الأسباب، لسنا في وضع يسمح لنا بتأييد التعديلات.

السيدة ديلا - بورتا (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 بشأن الأسلحة الإشعاعية، الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إيران أو لصالح مشروع القرار إذا اعتمد هذا التعديل. إن مخاوف كندا ذات شقين.

أولاً، لدينا مخاوف إجرائية جدية بشأن استخدام إيران المتكرر للتعديلات العدائية في اللجنة الأولى.

ثانياً، إننا نختلف مع جوهر التعديلات الإيرانية. وقد جرت الممارسة العامة حتى الآن، مع استثناءات قليلة فقط، على أن يتم التفاوض على قرارات اللجنة الأولى خلال المشاورات غير الرسمية وأن تسجل الدول موافقتها أو عدم موافقتها على النصوص النهائية من خلال التصويتات المقابلة. ونرى أن المشاورات التي أجرتها الولايات المتحدة بشأن مشروع القرار هذا في جنيف ونيويورك كانت مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. وأبدى المقدم الرئيسي مرارا وتكرارا استعداداه لمناقشة المقترحات التي قدمها المشاركون من مختلف المناطق وإجراء تغييرات على النص. فالتعديلات العدائية، وإن كانت مسموحاً بها من الناحية الإجرائية، فإنها تقوض بشكل خطير فائدة المشاورات غير الرسمية العديدة التي أجرتها الوفود قبل دورة اللجنة الأولى وأثناءها. إن فتح الباب على مصراعيه أمام التعديلات العدائية وإرساء ممارسة جديدة لمعالجة الخلافات عن طريق التصويت على التعديلات أمر مثير للانقسام السياسي ومعتل للجدول الزمني.

ومن الناحية الموضوعية، وسّعت التعديلات التي اقترحتها إيران من نطاق مشروع القرار إلى ما هو أبعد من حظر استخدام الأسلحة الإشعاعية ليشمل التطوير والإنتاج والتكديس. وفي حين أن صياغة وثيقة واسعة وشاملة وملزمة قانوناً بشأن الأسلحة الإشعاعية هدف جدير بالثناء، فإنه من غير المرجح أن يقودنا إلى النجاح. وتؤيد كندا مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، الذي يعكس نهجاً واقعياً وتدرجياً من شأنه أولاً أن يضع قاعدة ضد استخدام هذه الأسلحة. إن اتباع نهج شامل أمر أكثر تعقيداً، نظراً للتحديات المتعلقة بتنفيذ عملية استحداث وإنتاج وتكديس المواد الإشعاعية والتحقق منها. ففي نهاية المطاف يمكن تصنيع الأسلحة الإشعاعية من مواد إشعاعية مدنية مشروعة. وقد تم بالفعل تجربة اتباع نهج واسع النطاق في مؤتمر نزع السلاح ولم

بتوافق في الآراء. وخلال المشاورات، بالمناسبة، تم اقتراح عدد كبير من التعديلات على الوثيقة ونرى أنه من من غير المقبول إدانة إيران لممارستها حقوقها السيادية وحقا في تقديم تعديلات على مشاريع القرارات في أي وقت وفي أي مرحلة من مراحل النظر في مشروع القرار حتى يتم اعتماده داخل اللجنة الأولى.

ولا يمكننا إدانة إيران بهذه الطريقة. كانت هناك سوابق مماثلة حدثت في الماضي، لكنها لم تحدث كما جرى اليوم.

أما بالنسبة لمشروع القرار في حد ذاته ومبادرة الولايات المتحدة، فأود أن أؤكد أن النص، في رأينا، متناقض. ولم يعتمد في مؤتمر نزع السلاح ولم تعقد أي مناقشات موضوعية لوضع نص قبل تقديم المشروع للنظر فيه في اللجنة الأولى. لذلك، نعتقد أنه أن منطق وضع القرار من جانب الجمعية العامة قد انتهك هنا فيما يتعلق في بمؤتمر نزع السلاح، وهو هيئة مستقلة وليس هيئة تابعة للجمعية العامة. وهكذا فإن الولايات المتحدة تحاول استخدام سلطة الجمعية العامة لفرض مبادرة متناقضة على مؤتمر نزع السلاح. إننا نعارض هذا النهج وسنصوت معارضين لمشروع القرار.

أما بالنسبة لتعديلات إيران، فسوف نعبر عن موقفنا أثناء النظر في هذه المسألة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/78/L.29، المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)". أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل إندونيسيا مشروع القرار A/C.1/78/L.29 في 9 تشرين الأول/أكتوبر ممثل إندونيسيا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ودول أطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. وترد قائمة بمقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/78/L.29. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار الإضافيين على بوابة e-deleGATE التابعة للجنة الأولى. وانضمت فيجي أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

تؤيد أستراليا مشروع القرار هذا باعتباره خطوة عملية نحو التفاوض على اتفاقية دولية تحظر تحديداً استخدام الدول للأسلحة الإشعاعية. ونشكر الولايات المتحدة على مبادرتها بتقديم مشروع القرار هذا وعلى قيادتها لمفاوضات مثمرة وشاملة للجميع. ستصوت أستراليا مؤيدة مشروع القرار هذا بصيغته المقدمة.

غير أننا نشعر بقلق بالغ إزاء إصرار إحدى الدول الأعضاء على تقديم تعديلات لا تتفق مع أهداف مقدمي مشروع القرار، وفي هذه المرحلة المتأخرة من تقديمه، خاصة بعد الجهود الواضحة التي بذلها مقدمو مشروع القرار لاستيعاب وجهات النظر من خلال تنقيحات النص وجولات عديدة من المشاورات غير الرسمية. إن هذه الممارسة، إذا تم قبولها، ستشكل سابقة مقلقة جدا بالنسبة للجنة الأولى.

أستراليا من أنصار المفاوضات بحسن نية. لن نبقي صامتين بينما تسعى دولة عضو إلى تعطيل عمل اللجنة وممارسات عملها. لم يكن عمل اللجنة الأولى قط أكثر أهمية من الآن. ونلاحظ أيضا أن التعديل الشفوي الذي قدمته إيران من شأنه أن يغير معنى مشروع القرار هذا ومقصده. لهذه الأسباب، لا يمكن لأستراليا التصويت مؤيدة تعديل إيران. ونشكر المقدم الرئيسي لمشروع القرار على جهوده في صياغة مشروع القرار وإجراء المفاوضات بحسن نية. وندعو جميع الدول إلى رفض الممارسات التخريبية التي تقوض عمل اللجنة.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لم أكن أنوي أخذ الكلمة، ولكن بعد أن استمعت إلى هذه البيانات التي أدلت بها مختلف الوفود، قررت أن أخذ الكلمة. أنا أعذر. أعذر للمترجمين الفوريين، حيث أنني لم أقدم أي نص لبياناتي.

في سياق العمل على مشروع القرار، وبالتحديد فيما يتعلق بالتعديلات الشفوية التي أدخلت في اللحظة الأخيرة، قيل إننا نخلق سابقة سلبية. هذه التصريحات أثارت شعورا بالحيرة لدى وفد بلدنا لأننا نرى أن إدخال هذه الوثائق المتناقضة مثلما ورد في الوثيقة A/C.1/78/L.51/Rev.1، في حد ذاته سابقة سلبية تقوض عمل اللجنة الأولى. ومن الواضح أن المبادرة الأمريكية لم تحظ في البداية

سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فييت نام، اليمن، زامبيا

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

بيلاروس، إسرائيل، الاتحاد الروسي، جنوب السودان

تقرر الإبقاء على الفقرة 2 من المنطوق بأغلبية 169 صوتا مقابل لا شيء، مع امتناع 4 أعضاء عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعرب مقدمو مشروع القرار عن رغبتهم في أن تعتمد اللجنة بدون تصويت. وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن اللجنة ترغب في التصرف على هذا النحو.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/78/L.29.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سنغافورة بشأن نقطة نظام. وأود أن أذكره بأنه عملا بالمادة 128 من النظام الداخلي، بعد أن يعلن الرئيس بدء التصويت، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بالإجراء الفعلي للتصويت. لذلك، أفترض أن لديه نقطة نظام بشأن الإجراء الفعلي للتصويت.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): نقطة النظام التي أود أن أثيرها تتعلق بإجراء التصويت على القرار الذي اعتمدناه للتو. أسمح لي بالمتابعة من فضلك. لقد اعتمدنا للتو قرارا طلب فيه التصويت على الفقرة 2 من المنطوق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة 2 من منطوق مشروع القرار A/C.1/78/L.29. ولذلك، أترح هذه الفقرة للتصويت أولا.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الكونغو، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا (مملكة _)، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا،

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، المعنون "الأسلحة الإشعاعية".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): قدم ممثل الولايات المتحدة الأمريكية مشروع القرار A/C.1/78/L.51 في 11 تشرين الأول/أكتوبر. وفي وقت لاحق، في 27 تشرين الأول/أكتوبر، تم تقديم مشروع قرار منقح بعنوان "الأسلحة الإشعاعية". وترد قائمة بمقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/78/L.51/Rev.1. وترد أسماء مقدمي مشروع القرار الإضافيين على بوابة e-deleGATE التابعة للجنة الأولى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): في 27 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغنا ممثل جمهورية إيران الإسلامية بالتعديلات الشفوية التالية على نص مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1: أن تضاف عبارة "حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام" إلى عنوان مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، بحيث يصبح عنوان مشروع القرار "حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الإشعاعية"؛ وأن يكون نص الفقرة 1 من المنطوق كما يلي: "تدعو جميع الدول إلى عدم استحداث أو إنتاج أو تخزين أو استخدام الأسلحة الإشعاعية"؛ وأن يكون نص الفقرة 4 من المنطوق على النحو التالي:

"تحت مؤتمر نزع السلاح على أن يعتمد، في عام 2024، برنامج عمل شاملا ومتوازنا يتضمن بدء مفاوضات من أجل التوصل، كخطوة أولى في هذا المجال، إلى حظر متعدد الأطراف ملزم قانونا على تطوير أو إنتاج أو تخزين أو استخدام الأسلحة الإشعاعية من جانب الدول."

وقبل أن نبت في مشروع التعديل الشفوي على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، أود أن أوضح كيف سنمضي قدما. ووفقا للمادة 130 من النظام الداخلي للجمعية العامة، ستصوت اللجنة أولا على مشروع التعديل الشفوي على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1. وبعد ذلك مباشرة، ستعقد اللجنة في مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1.

وكان هناك طلب من أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتحديد وطلب معلومات فيما يتعلق بالوفد أو الوفود التي دعت إلى التصويت على الفقرة 2. وفي ردكم على هذا الطلب، سيدي الرئيس، لم تتمكنوا من تقديم تلك المعلومات، لكنكم قلتم أن هذه مسألة يمكن إثارتها في إطار مسألة أساليب العمل أو يمكن معالجتها في ذلك الإطار.

سؤالي هو، على أي أساس بموجب النظام الداخلي يمكنكم تبرير عملية غير شفافة ولا تسمح للأعضاء بمعرفة من طلب التصويت، وكيف يمكننا تبرير عملية مبهمة في هذه اللجنة؟ هل يمكنكم تقديم بعض التوضيحات حتى يتسنى للأعضاء فهم منطقتكم بشكل أفضل. وبناءً على ردكم، قد يكون لدي بعض التعليقات الإضافية التي سأدلي بها فيما يتعلق بنقطة النظام هذه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأطرح أولا مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 للتصويت. وبعد أن نشرع في التصويت على مشروع القرار هذا، سأستجيب للطلب الذي تقدم به ممثل سنغافورة.

أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): ليس في نيتي تعطيل عمل اللجنة عن الشروع في التصويت على الوثيقة A/C.1/78/L.51/Rev.1. سؤالي يتعلق بالوثيقة التي اعتمدها للتو، A/C.1/78/L.29. هل لي أن أفهم، سيدي الرئيس، أنكم ستسمحون لي بفرصة التكلم عن ذلك بعد التصويت على A/C.1/78/L.51/Rev.1؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نعم، ستتاح الفرصة لممثل سنغافورة للتكلم بعد أن نختتم عملية التصويت.

أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أردت فقط أن أوضح أنه ستتاح لي الفرصة للعودة بعد التصويت على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1. هل أنا على صواب؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما قلت، ستتاح الفرصة لممثل سنغافورة للتكلم بعد أن نختتم عملية التصويت.

لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ماليزيا، ملديف، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، النيجر، نيجيريا، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفس، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، سورينام، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، اليمن

رُفِض مشروع القرار A/C.1/76/L.54 في مجموعه بواقع 15 صوتاً مؤيداً مقابل 60 صوتاً معارضاً، مع امتناع 78 عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستمتدح اللجنة الآن في البت في مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 في مجموعه. أعطي الكلمة لممثل مصر بشأن نقطة نظام.

السيد أحمد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): نذكركم بكل احترام، سيدي الرئيس، بأنه يلزم إجراء تصويت منفصل على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار، وأعتقد أنه ينبغي تناولها مع إعطاء الأسبقية لها على النص في مجموعه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على تذكيره. هذا ما يحدث عندما يعمل المرء تحت الضغط.

طُلب إجراء تصويت منفصل على الفقرة الثامنة من ديباجة مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1. نبدأ الآن عملية التصويت. أترح هذه الفقرة للتصويت أولاً.

أُجري تصويت مسجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة كولومبيا بشأن نقطة نظام.

السيدة كينثيرو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أعذر. لم يكن في نيتي المقاطعة، لكن النظام لم يسمح لي بالتصويت.

تشرع اللجنة الآن في البت في مشروع التعديل الشفوي على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1.

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

الجزائر، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوروندي، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، غامبيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، ليبيا، موريشيوس، ناميبيا، نيكاراغوا، السنغال، الجمهورية العربية السورية

المعارضون:

ألبانيا، أندورا، أستراليا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، آيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، اليابان، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ملاوي، مالطة، جزر مارشال، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، هولندا (مملكة _)، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، بالاو، بابوا غينيا الجديدة، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، ساموا، سان مارينو، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، توفالو، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت

أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بوتان، البرازيل، بروني دار السلام، كمبوديا، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، الكونغو، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، إيسواتيني، إثيوبيا، جورجيا، غانا، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، إندونيسيا، جامايكا، الأردن، كينيا، كيريباس، الكويت، جمهورية

ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، مقدونيا الشمالية، النرويج، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، ساموا، سان مارينو، صربيا، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، تايلند، تيمور - ليشتي، ترينيداد وتوباغو، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي.

المعارضون:

بيلاروس، بروندي، جمهورية إيران الإسلامية، الاتحاد الروسي

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، البحرين، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، الصين، جزر القمر، الكونغو، كوبا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، مصر، غامبيا، غانا، غينيا، إندونيسيا، العراق، الأردن، كينيا، الكويت، لبنان، ليبيا، ملديف، موريتانيا، المغرب، موزامبيق، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، عمان، قطر، رواندا، المملكة العربية السعودية، السنغال، السودان، الجمهورية العربية السورية، توغو، تونس، أوغندا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، اليمن

تقرر الإبقاء على الفقرة الثامنة من الديباجة بأغلبية 109 أصوات مقابل 4 أصوات، مع امتناع 41 عضواً عن التصويت.

[بعد ذلك، أبلغ وفد كولومبيا الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 في مجموعته. طُلب إجراء تصويت مسجل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما كان الحال في الحالات السابقة، يمكن للوفود أن تتوجه إلى الأمانة العامة فوراً، وسيُسجل ذلك في التصويت.

السيدة كينتيرو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أفهم ذلك، ولكن هناك تصويت آخر مهم، لذلك أود أن أتمكن من ممارسة حقي في التصويت، وأن يعمل النظام وأن أتمكن من التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل يمكننا التحقق من الأصوات؟ هل يمكننا التحقق من آلة التصويت الخاصة بممثل كولومبيا؟

السيدة كينتيرو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): لم تعمل آلة التصويت، ويمكن لزملائي أن يؤكدوا ذلك، لأنني حاولت عدة مرات وحاولوا مساعدتي، ولم يسمح النظام بإظهار صوتي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نحن نتحقق مع الفني لتحديد سبب المشكلة الفنية في الآلة بالضبط.

لقد أُبلغت بأن المسألة تم حلها. وأعتقد أن التصويت الذي أدلى به ممثل كولومبيا مسجل بدقة في اقتراعنا. وسأقوم باستعراض نتائج التصويت والتأكد من أنها تتضمن التصويت الصحيح الذي أدلى به ممثل كولومبيا.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، تشيكيا، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كازاخستان، كيريباس، لاوس، ليسوتو، ليبيريا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، مالطة، جزر مارشال، المكسيك،

أُجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فييت نام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

المعارضون:

بيلاروس، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية

المتمتنعون عن التصويت:

دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بروني دار السلام، بوروندي، الصين، كوبا، مصر، غانا، نيكاراغوا، النيجر، المملكة العربية السعودية، جنوب أفريقيا، السودان، أوغندا

اعتمد مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 في مجموعه بأغلبية 159 صوتاً مقابل 5 أصوات، مع امتناع 13 عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سنغافورة بشأن نقطة نظام.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): تتصل مداخلتي جزئياً بنقطة النظام التي أثيرتها في وقت سابق فيما يتعلق بإجراء التصويت على اعتماد الوثيقة A/C.1/78/L.29، المعنونة "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)". وفيما يتعلق بمشروع القرار المحدد، فإننا شعرنا بخيبة الأمل عندما لاحظنا الدعوة إلى إجراء تصويت فيما يتعلق بالفقرة 2 من المنطوق.

وفي مداخلة سابقة أدلى بها ممثل إندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كان هناك طلب محدد للحصول على معلومات بشأن الوفد أو الوفود التي طلبت إجراء تصويت. وفي ردكم، سيدي الرئيس، لم تتمكنوا من تقديم تلك المعلومات. وما زلت أود أن أسمع منكم، سيدي، أو من أمانة اللجنة، كيف يمكننا أن نبرر ممارسة في اللجنة الأولى يمكن فيها طلب إجراء تصويت ولا يتم تقديم هوية الوفد أو الوفود التي تطلب التصويت إلى البلدان المهتمة بذلك. ومن

ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، تشيكيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إستونيا، إيسواتيني، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباس، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، السنغال، صربيا، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، جنوب السودان، إسبانيا، سري لانكا، سورينام، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا

في ضوء ممارسة اللجنة، لأن لها أثراً ضاراً يتمثل في إيجاد انعدام الثقة. ولا تبني الثقة.

وبوصفنا وفداً، نود أن نعمل مع جميع الوفود -

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد أثار ممثل سنغافورة العديد من النقاط الهامة للجنة الأولى. ومن دون أدنى شك، هذه مسألة في غاية الخطورة لأنه شكك في نزاهة -

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): هل يمكنني الحصول على ردكم من فضلكم، سيدي الرئيس؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هذا صحيح. لم أغفل عن هذه المسألة تحديداً. فقد اجتمعت هذا الصباح مع الممثلين العشرة لمجموعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وقدمت الرد. وفي ذلك الاجتماع، أكد ممثل سنغافورة أيضاً بوضوح أن شفافية عمل اللجنة الأولى يمكن كفالتها بعدة طرق مختلفة. وهذا هو بيان ممثل سنغافورة، الذي أتفق معه أيضاً. لقد كان واضحاً جداً في ذلك.

إنني لا أتفق مع بعض الممارسات في اللجنة الأولى المتمثلة في عدم الكشف عن أسماء الوفود التي تطلب إجراء تصويت. لقد كانت تلك هي الممارسة المتبعة منذ سنوات عديدة، ولا يمكن تغيير هذه الممارسة على الفور هذا العام. وهذا أمر مؤكد.

استشهد ممثل سنغافورة بالمادة 87 من النظام الداخلي. والجملة التي اقتبسها هي "يجوز لأي ممثل أن يطلب إجراء تصويت مسجل". وتلك هي القاعدة 87. ومن خلال قراءتي للنظام الداخلي، لا أرى أي توضيح بشأن هويات أولئك الذين يطلبون إجراء التصويت. وأعتقد أن هذا الغموض - وهنا أتفق تماماً مع ممثل سنغافورة - هو الذي يسمح بتشكيل ممارسات معينة داخل اللجان، والتي لديها بالتأكيد أساليب عمل مختلفة في جميع أنحاء الأمم المتحدة. وهذه نقطة وجيهة جداً.

وفي مرحلة ما، عندما رددت على سؤال طُرح باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في ذلك الصدد خلال جلسة مسجلة، قلت إنني سأحيل هذا السؤال باعتباره سؤالاً وجيهاً وهاماً جداً لكي نتناوله

وجهة نظرنا، فإن تلك الممارسة لا تستند إلى النظام الداخلي، وتلك الممارسة لا تبني الشفافية أو الانفتاح في عمل اللجنة الأولى. إن النظام الداخلي، بموجب المادتين 87 و 127، ينص بوضوح تام على أنه يجوز لأي ممثل أن يطلب إجراء تصويت مسجل، ولكن يجب أن يكون ذلك الطلب علنياً، ولا يمكن افتراض أن الطلب قد قُدم للتو وأن المعلومات قُدمت إلى الأمانة أو إلى الرئيس. ولا يوجد سبب يمنع إتاحة هذه المعلومات، سواء بشكل علني أو خاص، للوفود المهمة.

ثانياً، أود أن أشير إلى أن إتاحة هذه المعلومات يتوافق تماماً مع مبدأي الانفتاح والشفافية. والأمم المتحدة والمنظومة التي لدينا هنا في هذا المبنى مبنيان على مبدأي الشفافية والانفتاح، وهذا هو أيضاً أساس النظام الداخلي. ومن الواضح تماماً أننا نعرف، عند إجراء التصويت، هوية الوفود التي تصوت مؤيدة مشروع قرار معين. ويمكننا رؤية ذلك على الشاشة. وهذا أمر شفاف. وعندما يدلي أحد الوفود بتعليق للتصويت بعد التصويت، فإننا نعرف التعليق. وهذا علني، وهذا شفاف. لذلك لا يوجد سبب ينبغي أن يمنع اللجنة من تقديم معلومات تتعلق بأسماء تلك البلدان أو الوفود التي طلبت إجراء تصويت، عندما يقدم وفد أو وفود طلباً بذلك. وتلك الممارسة، التي ربما تكون سائدة في اللجنة الأولى، تقوض مبدأي الانفتاح والشفافية. والأهم من ذلك أنها تثير تساؤلات حول الاحترام المتبادل، لأننا جميعاً هنا بصفتنا ممثلين لدول ذات سيادة. لقد قدمت مجموعة من البلدان طلباً محدداً إليكم، السيد الرئيس، تطلب فيه معلومات تتعلق بتلك البلدان أو الوفود التي طلبت إجراء تصويت مسجل، ولم يتم تقديم تلك المعلومات.

وأود أيضاً أن أقول، بصفتي ممثلاً لسنغافورة، إنني لا أقبل أن تكون هذه الممارسة قائمة على النظام الداخلي. وربما يمكن مناقشة هذه الممارسة في إطار الممارسة التقليدية المعتادة في اللجنة الأولى، ولكن الممارسة المعتادة التي لا تستند إلى النظام الداخلي غير قانونية، ومواصلة ممارسة غير قانونية أمر يُضرّ بأهداف ونوايا نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد. لذلك، فإن وفد بلدي لا يقبل أن الممارسة، التي يمكن أن تكون فيها طلبات إجراء التصويت مجهولة المصدر، يمكن تبريرها أو تفسيرها في إطار النظام الداخلي. كما لا يمكن تبريرها

بالنظر إلى ما قلتموه، سنواصل المسار الذي نصحت به، وهو العمل في سياق برنامج عمل اللجنة المتعلق بإجراءات تنشيط اللجنة. ونعتمد جعل عمل اللجنة مفتوحاً وشفافاً، مثل عمل جميع اللجان الأخرى في الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة، حيث لا يتم الاضطلاع بهذه الممارسة على الإطلاق. ونحن نعتبر هذه ممارسة عفا عليها الزمن ولا تستند إلى مبدأي الانفتاح والشفافية. ونأمل أن نعمل مع جميع الوفود على أساس هذين المبدئين من أجل إجراء تغييرات في أساليب عمل هذه اللجنة.

السيد أحمد (مصر) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعلّن تصويته بعد التصويت في إطار المجموعة 2، "أسلحة الدمار الشامل الأخرى"، وخاصة على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، بشأن الأسلحة الإشعاعية. ونشكر الراعي الرئيسي، الولايات المتحدة الأمريكية، على عمله في هذه المبادرة، وكذلك على تواصله ومشاركته بشكل بناء واسع النطاق.

تتعامل مصر مع كل مقترح يهدف إلى تحقيق حظر وتنظيم متوازنين وفعالين بعقل منفتح، ونقر بالتقدم المحرز بشأن عدد من عناصر هذا النص. ومع ذلك، ومع نهاية المفاوضات وتقييم النص النهائي، بصيغته المنقحة، ما زلنا نواجه بعض علامات الاستفهام. ولم تصل الفكرة الأساسية أو المفهوم الأساسي وراء مشروع القرار وأهدافه إلى مستوى الوضوح والنضج الذي نتطلع إليه، أي جدواه وقابليته للتطبيق العملي وفعاليتها، وكذلك الخطوات العملية لمتابعته.

ولا توجد حالات معروفة للاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة من قبل الدول والمواجهات العسكرية، ولا من قبل جهات فاعلة من غير الدول. لذلك، كان علينا أن نعيد تقييم أولوية أو إلحاح معالجة هذا الموضوع. ولا يوجد تعريف متفق عليه لما يمكن أن يشكل سلاحاً إشعاعياً. علاوة على ذلك، أوضح مقدمو مشروع القرار أيضاً أن الذخائر المختزنة للدروع والأسلحة التي تحتوي على اليورانيوم المستنفذ سوف تُستثنى من نطاق الحظر المقترح.

وبينما نلاحظ أن مشروع القرار استبعد صراحةً أي ترابط بين الأسلحة النووية والأسلحة الإشعاعية، فإننا نعتقد أن النظر في هذا

اللجنة بمجرد أن نجري المناقشة بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة وأساليب عمل اللجنة الأولى، على هذا النحو. ويؤسفني بصدق أن وفد سنغافورة، عندما جرت تلك المناقشة داخل اللجنة، ظل صامتاً بشأن هذه المسألة، كما فعلت وفود عديدة أخرى.

لقد كانت حجة ممثل سنغافورة هي أنه لا يتفق مع الرئيس، وهو ما سأعيد النظر فيه. وفي أثناء جلسة اللجنة، ذكر الممثل أيضاً بشكل واضح جداً أنه سيثير هذه المسألة المهمة أيضاً في الجلسات المقبلة للجنة، وأنه هو الذي سيواصل النظر في هذه المسألة الهامة. ونحن نتفق تماماً مع ذلك الموقف. وإنني إلى جانبه تماماً في هذا الصدد. ولكن، كما قلت، لا يمكنني، بصفتي الرئيس، أن أغير على الفور الممارسات الحالية للجنة.

وأعتقد - وهذه هي نفس الحجة التي قدمتها للمجموعة - أنني قد شرحت ردي على هذه المسألة بشكل مستفيض، لكنني أدرك تماماً أن هذه مسألة مهمة، وليس في نية الرئيس بالتأكيد الدفاع عن أولئك الذين طلبوا التصويت. وأعتقد أيضاً أن الأمر متروك للوفود لإصدار الإعلان الهام وتقديم موقفها من سبب طلبها إجراء تصويت. وتلك أيضاً مسائل يتعين على الوفود نفسها النظر فيها.

وبعد أن قلت ذلك، أعتقد أننا استنفدنا نقطة النظام هذه، في حد ذاتها. ولدي على شاشتي قائمة طويلة جداً بأسماء الذين يرغبون في تعليل تصويتهم بعد التصويت. ولا يزال لدينا برنامج العمل الكامل لهذا اليوم، ولدينا أقل من 45 دقيقة للقيام بذلك. لذا أرجو من الوفود أن تتفضل بالاختصار والإيجاز وأن تسمح لي، بصفتي رئيساً، وللجنة بإكمال العمل في الساعة 13/00، وأمل أن يكون ردي مرضياً لسفير سنغافورة.

أعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في تعليل تصويتها أو توضيح موقفها بعد التصويت.

السيد غفور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): إنني أتفق معكم تماماً، سيدي الرئيس، وأرحب ترحيباً حاراً بالروح التي قدمتم بها توضيحاً. لقد أردت أن أقول إنني أود أن أحتفظ بموقف وفد بلدي. وكنا نعتمد تقديم اقتراح إجرائي اليوم من أجل البت في هذه المسألة، ولكن

وفي ذلك السياق، من الضروري أن نتجنب صراحة تقويض توافق الآراء الراسخ بشأن المبدأ القائل بأن مسؤولية الأمان والأمن النوويين والإشعاعيين في الدول تقع بالكامل على عاتق تلك الدول.

وكان لدى هذا الوفد أيضاً شواغل بشأن الصيغة الواردة في الفقرة الثامنة من الديباجة، حيث كان يمكن استخدام صيغة أكثر قبولاً بشأن إدماج المرأة والشباب وأصحاب المصلحة الآخرين. لقد امتنعنا عن التصويت على هذه الفقرة، كما فعلت وفود أخرى.

وفيما يتعلق بالتعديل الشفوي المقترح على مشروع القرار هذا، يقرّ وفد بلدي بأن التعديلات تستند إلى الوثيقة الختامية (القرار د-10/2) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، ولكنها لم تتطرق إلى ما يشكل مجالات اختلافنا الأساسية مع النص. وبناء على ذلك، امتنع وفد بلدي عن التصويت على التعديل. وبعد قلبي هذا، ومع تسليمنا بأن النوايا التي يقوم عليها هذا الاقتراح يمكن أن تكون حميدة، فقد امتنعت مصر مع ذلك عن التصويت على مشروع القرار الوارد في مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1.

ولا نزال على استعداد للمشاركة البناءة في المشاورات أو المداولات المستقبلية ذات الصلة بشأن هذه المسألة في المنتدى المتعدد الأطراف المناسب.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلّل تصويت باكستان المؤيد لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/78/L.51/Rev.1، المعنون "الأسلحة الإشعاعية".

إننا نقدر المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. وما فتئت باكستان تؤيد الدعوة الواردة في الوثيقة الختامية (القرار د-10/2) للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إلى "إبرام اتفاقية بشأن حظر استحداث الأسلحة الإشعاعية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها". وقد جرى الكثير من العمل بشأن هذا الموضوع في مؤتمر نزع السلاح خلال الثمانينات وحتى عام 1992.

وننوه أيضاً بالجهود الإيرانية الرامية إلى جعل مشروع القرار متسقاً مع الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة. وقد أعقب ذلك

الاقتراح في إطار المجموعة 2 مشكوك فيه أيضاً. ودعت مصر إلى اتباع نهج غير محدد التعريف، يترك جميع جوانب التعريف، بما في ذلك الترابط والتداخل المحتمل مع أسلحة الدمار الشامل، لمؤتمر نزع السلاح. وترسل الفقرة 3 من المنطوق إشارات معاكسة. ويعطي مشروع القرار انطباعاً بالتكافؤ مع أسلحة الدمار الشامل من خلال الإشارة إلى أنه يسعى إلى تقديم إضافة إلى الاتفاقات المهمة بشأن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية عن طريق تجديد الجهود المبذولة لمعالجة مسألة الأسلحة الإشعاعية. وهذه المقارنة ليست دقيقة بالضرورة، لا سيما بسبب نقص الأدلة.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال وضع العواقب الإنسانية المحتملة للاستخدام المحتمل لهذه الأسلحة على قدم المساواة مع أسلحة الدمار الشامل تلك. إننا نجد صعوبة بالغة في تأييد اقتراح يعطي الأولوية لحظر استخدام الأسلحة الإشعاعية في وقت تواصل فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية رفض أي حظر على استخدام الأسلحة النووية، وهي أكثر فئات الأسلحة تدميراً ولا إنسانية.

لقد ثبت أن المحاولات السابقة لمعالجة ما يسمى بالأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل في مؤتمر نزع السلاح غير مجدية تماماً. والأهم من ذلك أن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاتفاق على برنامج عمل أو إحراز تقدم بشأن الأولويات الاستراتيجية المتعلقة، مثل نزع السلاح النووي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، منذ حوالي 25 عاماً. ونحن نميل إلى الحفاظ على التركيز على تلك الأولويات الاستراتيجية التي لا تزال قائمة، بهدف إنهاء المأزق الحالي الممتد.

وكان من الممكن أيضاً النظر في الغرض الوحيد من حظر الأسلحة الإشعاعية في سياق الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، وليس في سياق مؤتمر نزع السلاح على قدم المساواة مع الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ونعلم أن مشروع القرار حاول الابتعاد عن فرض أي قيود غير مبررة أو غامضة على استخدام الدول للمصادر الإشعاعية في الأغراض السلمية، وعن العقوبات المحتملة غير المقبولة أمام الحق غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية في الأنشطة الإنمائية والسلمية الحيوية.

السيد سانشيز كيسليتش (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): صوتت المكسيك مؤيدة مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 لأننا ملتزمون بإحراز تقدم نحو حظر الأسلحة الإشعاعية في إطار نزع السلاح العام الكامل، في ظل مراقبة دولية مشددة. وبشكل عام، نحن نؤيد أي تقدم معياري في مجال نزع السلاح.

ومع ذلك، نود أن نوضح جانبين من موقفنا. يتعلق الأول بالمضمون، بينما يتعلق الثاني بالإجراءات.

وتعرب المكسيك عن امتنانها للولايات المتحدة على التغييرات التي أدخلت على مشروع القرار الأصلي. كما أننا نعتقد أن غالبية الدعوات للفت الانتباه إلى الأسلحة الإشعاعية تشمل إنتاج تلك الأنواع من الأسلحة وتخزينها ووضعها واستخدامها. وبالتالي، فإن أي صك ملزم قانوناً مثل الصك المتوخى يجب أن يعتمد نهجاً واسع النطاق. وفي حين أننا نفهم أنه قد يكون هناك اتفاق واسع النطاق ضد الأسلحة الإشعاعية، فإن طلب الجمعية العامة استمرار العملية في مؤتمر نزع السلاح يبدو عائقاً أمام التقدم المتعدد الأطراف أكثر من كونه حلاً في هذا الوقت. وبالمثل، نكرر الإعراب عن خيبة أملنا لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الوفاء بولايته منذ أكثر من 25 عاماً. وفي حالة ما إذا تمكن مؤتمر نزع السلاح من الاتفاق على برنامج عمل وبدء المفاوضات، فإننا نقترح إعطاء الأولوية للصكوك الأخرى الملزمة قانوناً بشأن المسائل الملحة. وستعمل المكسيك بصورة بناءة في ذلك السياق من أجل وضع الصيغة النهائية لصكوك جديدة ملزمة قانوناً بشأن هذا البند وغيره من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وبالانتقال إلى مسألة أخرى، يجب أن نعرب عن خيبة أملنا الكبيرة إزاء عدم وجود مفاوضات وهو ما أصبح سمة مميزة للجنة الأولى. لقد تحدثنا بالفعل عدة مرات ضد تقديم قرارات متنافسة عندما يكون من الواضح أنه لا توجد نية على الإطلاق للتفاوض أو مراعاة شواغل الجميع.

وفيما يتعلق بالتصويت اليوم، نود أن نوضح أن التعديلات تدخل في نطاق قواعد وأنظمة اللجنة وأنها جميعاً نلجأ إليها. ومع ذلك، يجب النظر في كل تعديل على أساس كل حالة على حدة، وكان تصويت

بعض التتحيات الإيجابية من جانب المقدم الرئيسي لمشروع القرار لتحسين النص. وفي حين أننا نؤيد العديد من عناصر مشروع القرار، بما في ذلك دعوة مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض بشأن اتفاق ملزم قانوناً بشأن الأسلحة الإشعاعية، فإننا ندرك الاختلافات في وجهات النظر بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالأسلحة الإشعاعية، والتي حالت دون إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع في الماضي.

إننا ندرك الاختلافات في وجهات النظر حول عدد من المسائل المتعلقة بالأسلحة الإشعاعية التي حالت دون إحراز تقدم بشأن هذا الموضوع في الماضي. ونعتقد أن النطاق والتعريف والأحكام الأخرى الواردة في هذا الاتفاق ينبغي التداول والتفاوض بشأنها في مؤتمر نزع السلاح، دون المساس بمضمون مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1.

السيد محرم (المملكة العربية السعودية): أود أن أشرح تصويت المملكة العربية السعودية على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 الذي هو بعنوان "الأسلحة الإشعاعية".

امتنعت المملكة العربية السعودية عن التصويت على مشروع القرار المذكور، ونرغب في إيضاح النقاط التالية.

أولاً، تدعم المملكة العربية السعودية التفاوض على مشروع صك دولي لحظر الأسلحة الإشعاعية، وترى المملكة ضرورة أن يسمح هذا الصك باستخدام مخزونات المواد الإشعاعية في الأغراض السلمية، وأن يمنح لجميع الدول نفس الحق والالتزامات دون تمييز.

ثانياً، التأكيد على أن الأسلحة الإشعاعية نوع مستقل ومنفصل عن بقية أسلحة الدمار الشامل.

ثالثاً، ضرورة أن تعطي هذه المبادرة الدول الحق في تبادل المعلومات والمواد للأغراض السلمية، وألا تؤدي إلى عرقلة التنمية الاقتصادية، وألا تضع قيوداً على استخدام أو امتلاك التقنيات المتقدمة.

رابعاً، ضرورة مشاركة جميع الدول في المفاوضات على الصك الدولي، وعدم حصر التفاوض بعدد محدد من الدول في إطار مؤتمر نزع السلاح.

السيدة روميرو لوبيس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): امتنع الوفد الكوبي عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، بشأن الأسلحة الإشعاعية. إن النسخة المنقحة من النص لا تزال تتسم بأوجه قصور كبيرة وعدم تماسك. وهي متحيزة وغير مكتملة. وتُحث جميع الدول الأعضاء على عدم استخدام الأسلحة الإشعاعية، ولكن لم يُوجه نداء مباشر بعدم إنتاج هذه الأسلحة أو تطويرها أو تخزينها. لذلك نؤيد التعديل الذي اقترحت جمهورية إيران الإسلامية إدخاله على العنوان والفقرتين 1 و 4 من المنطوق. ونأسف لعدم اعتماد هذا التعديل المهم والضروري. وامتنع الوفد الكوبي أيضاً عن التصويت على الفقرة الثامنة من الديباجة بسبب طابعها الغامض وعدم وضوحها فيما يتعلق بنطاقها وأثرها الحقيقي على عملية التفاوض.

إن تشديد مشروع القرار على استخدام الأسلحة الإشعاعية فقط لا يمكن تطبيقه في سياق المفاوضات المقبلة في مؤتمر نزع السلاح لأن ذلك سيحد بشكل كبير من نطاق واختصاص صك ملزم قانوناً في المستقبل بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية. والاقتراح الداعي إلى التفاوض على ذلك الصك في إطار مؤتمر نزع السلاح الآن، بعد سنوات من عدم مناقشة هذا الموضوع، هو مبرر للشك فيما يتعلق بالنوايا الحقيقية لمقدمي مشروع القرار الذين رفضوا النهج الشامل والكلي اللازم لمعالجة هذه المسألة.

وعلاوة على ذلك، رفض المشاركون في تقديم مشروع القرار النهج الشامل والكلي اللازم لمعالجة هذه القضية. ويبدو أن هناك محاولات للتخلي عن فكرة وضع برنامج عمل متوازن وشامل داخل المؤتمر، والإبقاء بدلاً من ذلك على الوضع الراهن. ويمكن لمؤتمر نزع السلاح أن يتفاوض، وينبغي له أن يتفاوض، بصورة متزامنة ودون مزيد من التأخير، على صك ملزم قانوناً يحظر سباق التسلح في الفضاء الخارجي؛ وآخر يحدد ضمانات أمنية كاملة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ وثالث بشأن حظر المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، بما في ذلك إنتاج هذه المواد ومخزوناتهما. ونعتقد أنه يأتي على رأس الأولويات ضمان

المكسيك على مشروع التعديل واضحاً في ذلك الصدد. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة تذكير بأن على جميع الدول الأعضاء استخدام هذا المنتدى للتفاوض وبناء الجسور. وهذا هو جوهر تعددية الأطراف. ولا ينبغي أن نلجأ إلى الانقسامات في الغرفة أو أن نزرع المزيد من عدم الثقة فيما بيننا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الوفود بشأن إدارة الوقت. فقد تبقى لدينا 18 وفداً على القائمة، ولدينا نصف ساعة لاختتام جلستنا. وهناك احتمال أن نمدد الجلسة إلى فترة ما بعد الظهر، في غرفة اجتماعات مختلفة، إذا لم تنته من القائمة. وأناشد الوفود أن تختصر بياناتها إذا كانت ترغب في اختتام الجلسة قبل الساعة الواحدة بعد الظهر.

السيد وازيما ساتماري (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز.

أولاً، أود أن أنوه بالجهود التي بذلها مقدمو مشروع القرار لتحسين نص القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، المعنون "الأسلحة الإشعاعية". وقررت البرازيل أن تقدم دعمها لمشروع القرار على أساس الفهم بأن المعاهدة المحتملة بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية لا ينبغي أن تتعارض مع الاستخدام المشروع للمواد الإشعاعية أو مع الإطار القائم فيما يتعلق بالضمانات النووية والسلامة المادية لهذه المواد. وترى الحكومة البرازيلية أن الضمانات والسلامة المادية للمواد النووية ينبغي أن تستمر معالجتها في إطار منتداهما المناسب، وهو الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

علاوة على ذلك، فيما يتعلق بالمناقشة الموضوعية بشأن الأسلحة الإشعاعية في إطار مؤتمر نزع السلاح، ينبغي ألا تأتي على حساب قضايا أخرى ملحة وذات أولوية، مثل نزع السلاح النووي.

أخيراً، فإن البرازيل لن تقف في طريق أي جهد تفاوضي قادر على بث بعض الزخم لإحياء الولاية التفاوضية لمؤتمر نزع السلاح. ومع ذلك، حتى لو وافق مؤتمر نزع السلاح على برنامج عمل يتضمن أسلحة إشعاعية، فإن البرازيل تؤكد أنه لا تزال هناك حاجة ملحة لإجراء إصلاحات شاملة في آلية الأمم المتحدة لنزع السلاح.

الإشعاعية على صحة الإنسان واقتصادات السكان المدنيين. وتؤيد فرنسا بدء المناقشات في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن في مؤتمر نزع السلاح بشأن فرض حظر ملزم قانوناً على استخدام الدول للأسلحة الإشعاعية. بيد أننا نريد الإشارة إلى أن هذه الأسلحة تشكل فئة منفصلة ومختلفة عن فئة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. كما ترى فرنسا أن الأسلحة التقليدية لا تندرج في نطاق الأسلحة الإشعاعية.

ونود التأكيد على أن مثل هذه المناقشات يجب ألا تخل بالاستخدامات المشروعة لمنظومات الأسلحة أو المواد، بما في ذلك تلك المحددة في المعاهدات القائمة. كما تؤكد فرنسا من جديد دعمها لجميع الجهود الجارية لمنع نشر المصادر الإشعاعية والحصول عليها بطريقة غير مشروعة. وفي هذا الصدد، تؤيد مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومبادئها التوجيهية الخاصة باستيراد المصادر المشعة وتصديرها، وكذلك إدارة المصادر المشعة المهمة، كبنء منتظم على جدول أعمال اللجنة.

السيد لبار (الجزائر): آخذ الكلمة في هذا المقام لشرح تصويت وفد بلدي بعد التصويت على مشروع القرار (A/C.1/78/L.51/Rev.1) المعنون "الأسلحة الإشعاعية".

صوت وفد بلدي مؤيداً لمشروع هذا القرار تماشياً مع موقف الجزائر المبدئي الداعم للجهود الدولية الهادفة إلى إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، باعتبار ذلك وسيلة لتعزيز السلام والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، يمكن أن يتيح مشروع هذا القرار تقديم إضافة للجهود الدولية في هذا الصدد من خلال تجديد المساعي من أجل معالجة مسألة الأسلحة الإشعاعية. هذا الموقف يتماشى أيضاً مع ما تم اعتماده بتوافق الآراء في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار د-10/2) بخصوص أولويات مفاوضات نزع السلاح، التي تضع أسلحة الدمار الشامل، خاصة الأسلحة النووية، على رأس هذه الأولويات. حيث أقرت الوثيقة أنه "ينبغي إبرام اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الإشعاعية". هذا

أن يضطلع مؤتمر نزع السلاح بولايته بصفته المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح.

السيد كولكارني (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أيدت الهند اعتماد الهيئة مشروع القرار A/C.1/78/L.29، المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)"، بدون تصويت. ونحترم الخيار السيادي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية بين دول المنطقة المعنية، بما يتفق مع أحكام الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح والمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح لعام 1999، المشار إليها أيضاً في مشروع القرار. وتتمتع الهند بعلاقات ودية مع جميع دول منطقة جنوب شرق آسيا، ونحترم الخيار السيادي للدول الأطراف في معاهدة بانكوك. وباعتبارها دولة حائزة للأسلحة النووية، فقد كانت الهند واضحة في الإعراب عن تأكيدها بأنها ستحترم وضع المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وأيدت الهند اعتماد مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، المعنون "الأسلحة الإشعاعية". ولا يخل تصويتنا هذا بموقفنا من كيفية تعريف الأسلحة الإشعاعية ومن أي فهم لنطاق صك محتمل بشأن الأسلحة الإشعاعية، سواء كان ملزماً قانوناً أو غير ذلك.

السيد نينايد (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، يود وفد بلدي أن يدلي بالبيان التفسيري التالي. في الفقرة الثامنة من الديباجة، تعتبر الكاميرون أن مفهوم المنظور الجنساني يشير إلى الجنسين الذكر والمؤنث فقط.

السيدة بيتي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): لقد أيدت فرنسا مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، المعنون "الأسلحة الإشعاعية"، الذي قدمته الولايات المتحدة، وفي هذا الصدد، أود أن أعرض تعليل التصويت التالي.

نشكر الولايات المتحدة على قيامها أمام اللجنة الأولى بطرح المسألة الهامة المتمثلة في التأثير الكبير الذي يمكن أن تحدثه الأسلحة

وتعتقد الصين أن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا تكتسي أهمية كبيرة لتعزيز النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. وكشريك استراتيجي شامل وجار صديق لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، ما برحنا نؤيد دائما وبقوة عملية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، ونحن على استعداد لتولي زمام المبادرة في التوقيع على البروتوكول دون تحفظات. وفي الوقت نفسه، تعتقد الصين أن ترتيبات التوقيع على البروتوكول ينبغي أن تحترم الممارسات الدولية للتوقيع على المعاهدات والإجراءات القانونية المحلية للبلدان المعنية. والصين مستعدة للحفاظ على إقامة تواصل بناء مع دول الرابطة.

وامتنعت الصين عن التصويت على كل من التعديل على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، المعنون "الأسلحة الإشعاعية"، وعلى مشروع القرار ككل. ومن حيث مبدأ، نؤيد التزام جميع البلدان بالامتناع عن تطوير الأسلحة الإشعاعية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها. ونتفهم مخاوف جميع الأطراف بشأن مسألة الأسلحة الإشعاعية، ونؤيد استمرار المجتمع الدولي في إجراء مناقشات حول القضايا ذات الصلة. ونعرب فيما يلي عن شواغلنا الرئيسية بشأن مشروع القرار والتعديل عليه.

أولا، استنادا إلى المناقشات القديمة والأخيرة حول هذا الموضوع، لم يتوصل المجتمع الدولي بعد إلى توافق في الآراء بشأن تعريف الأسلحة الإشعاعية ونطاقها. ويؤكد منطوق مشروع القرار الجديد على أن هذه الأسلحة فئة فريدة من نوعها، متميزة ومنفصلة عن الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ويبدو أن ذلك يصدر حكما مسبقا على تعريف الأسلحة الإشعاعية ونطاقها. وتعتقد الصين أنه قبل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعاريف والمعايير ذات الصلة، ينبغي أن نتبع نهجا حسيفا من أجل تجنب إثارة نزاعات وخلافات جديدة أثناء عملية المتابعة. وفي الوقت نفسه، فإن الفقرة 4 من منطوق مشروع القرار لا تطلب سوى أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر استخدام الأسلحة الإشعاعية، بينما لا تشمل جوانب أخرى مثل التطوير والإنتاج والتخزين. وهذا نهج أحادي الجانب إلى حد ما، وعلى الرغم من أن إيران اقترحت مشروع تعديل لمحاولة

ويرى وفد بلدي أن مؤتمر نزع السلاح يشكل الإطار الأمثل للتكفل بهذه المسألة من خلال برنامج عمل شامل ومتوازن.

ختاما، يود وفد بلدي أن يشكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية على المشاورات الشفافة والشاملة والمنفتحة، التي أخذت بعين الاعتبار وجهات النظر العديدة في النسخة النهائية لمشروع هذا القرار.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
يشرفني أن أتكلم تعليلا للموقف بالنيابة عن فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

كان من دواعي سرور بلداننا أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/78/L.29، المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)". ونحن نحترم التزامنا بالانخراط في مناقشاتنا مع الدول الأعضاء في الرابطة وتكثيفها بشأن البروتوكول الملحق بالمعاهدة من أجل إيجاد سبيل للمضي قدما نحو التوقيع عليها.

وفيما يتعلق بالفقرة التاسعة من الديباجة، نود أن نعرب عن فارق بسيط فيما يخص توصيفها الشامل لتراجع الالتزام بآليات عدم الانتشار وتحديد الأسلحة ونزع السلاح على الصعيد العالمي. ونريد أن نؤكد من جديد أن الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة لا تزال ثابتة في التزاماتها بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعاهدات ذات الصلة، ونأسف لعدم تشاطر الآخرين التزامنا بالمشاركة بصورة بناءة.

وفيما يتعلق بالعبارة "بدون تحفظات" الواردة في الفقرة 2 من المنطوق، فبينما كان من دواعي سرورنا أن نصوت لصالح الفقرة، نود أن نؤكد مجددا أن بياناتنا المرتقبة تتفق تماما مع موضوع البروتوكول وغرضه وتتسق تماما مع أهداف معاهدة بانكوك ومبادئها.

السيد شين جيان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد انضمت الصين إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/C.1/78/L.29، الخاص بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، وصوتت مؤيدة للفقرة 2 من منطوقه.

تضيفها الدعوات المنادية بفرض حظر أكثر شمولاً. ونظرا للصعوبات التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح في بدء المفاوضات بشأن استخدام الأسلحة الإشعاعية، فإن ذلك سيكون إنجازا كبيرا في حد ذاته.

السيدة كريستانتني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة لشرح موقف إندونيسيا من مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، بشأن الأسلحة الإشعاعية. نقدر مبادرة الولايات المتحدة لإعادة تقديمه بعد توقف دام أكثر من 30 عاما. وقد صوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار، إدراكا منا للحاجة إلى التصدي للتهديدات التي تشكلها الأسلحة الإشعاعية. ففي ظل غياب نطاق متفق عليه عالميا بشأن الأسلحة الإشعاعية، من الضروري أن تشمل المناقشة تعريفا واضحا ومعايير متفق عليها. كما ينبغي أن تنظر في الروابط المحتملة مع أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية. ونعتقد اعتقادا راسخا أن اتباع نهج شامل لتعريف الأسلحة الإشعاعية سيكون مفيدا في تعزيز فهم شامل لهذه المسألة. وأخيرا، يود وفد بلدي أيضا التشديد على أن أي مناقشة داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه المسألة ينبغي ألا تقوض أولوية المناقشة المتعلقة بنزع السلاح النووي.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): نشعر أنه لا بد أن نعرب عن امتناننا للوفود التي أيدت مشروع التعديل الإيراني على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1. فدعمهم القيم يدل على التزامهم بالعدالة واستيعاب الجميع داخل المجتمع الدولي. ومن خلال الاعتراف بمساهماتهم، يمكننا تعزيز علاقات أقوى وتشجيعها في المستقبل -

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعذر عن مقاطعتك، ولكنك تشرح اقتراحك الخاص، وهو ما لا يتماشى بالضبط مع النظام الداخلي. فبصفتكم مقدم الاقتراح، لا يمكنكم شرحه أثناء تعليل التصويت.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سأشرح موقف وفد بلدي فيما يتعلق بالقرار A/C.1/78/L.51/Rev.1

معالجة هذا القصور، إلا أنه لا يزال لا يعالج شواغل الصين بشأن تعريف هذه الأسلحة ونطاقها.

ثانيا، البنود الأربعة الأساسية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح هي نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، ومنع نشوب حرب نووية. وفي ظل الظروف الحالية، لن يساعد بدء المفاوضات بشأن الأسلحة الإشعاعية مؤتمر نزع السلاح على البدء بشكل صحيح في عمله الموضوعي بشأن تلك البنود الأساسية. وستواصل الصين العمل على ضمان أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح عمله الموضوعي في أقرب وقت ممكن على أساس برنامج عمل شامل ومتوازن. وفي ضوء ذلك، امتنعت الصين عن التصويت على كل من التعديل على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 ومشروع القرار ككل.

السيدة شوت (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أتكم تعليلا لتصويت نيوزيلندا مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، وكذلك تصويتنا ضد مشروع التعديل المقترح عليه. لقد ساعدت التحسينات التي أدخلها مقدم مشروع القرار على نص مشروع القرار على توضيح سبب الدعوة إلى إبرام معاهدة تحظر استخدام الأسلحة الإشعاعية، سواء فيما يتعلق بتحديد الأولويات في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح أو فيما يتعلق بالصكوك الدولية القائمة المتعلقة بالأسلحة الإشعاعية. ولا تزال نيوزيلندا مؤيدا قويا لأولويات مؤتمر نزع السلاح الأساسية، ولا سيما نزع السلاح النووي. ونلاحظ كذلك الجهود التي بذلها القائمون على الصياغة بحسن نية لمراجعة النص استجابة لمشروع التعديل المقدم، مما يظهر مرونة لم تُقابل بالمثل.

وفيما يتعلق بجوهر مشروع التعديل، فبينما نعتبر أن فكرة الحظر الشامل تبدو من حيث المبدأ أفضل من إبرام معاهدة تحظر استخدام الأسلحة الإشعاعية فقط، فإننا نرى صعوبات عملية كبيرة. فالأسلحة الإشعاعية هي أسلحة تخويف في الأساس، تنتشر التلوث من المواد المشعة التي تحولت من الاستخدامات المشروعة لصنع أسلحة قذرة. وبالنظر إلى ذلك، فإننا في هذا الوقت لسنا مقتنعين بالقيمة التي

عام 1980 بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الإشعاعية، وإدراج الأعمال ذات الصلة التي تقوم بها اللجنة المخصصة في مؤتمر نزع السلاح لعام 1992، وكذلك الاتفاق على ضرورة استئناف المناقشات بشأن الأسلحة الإشعاعية، فإننا نرى أن الإطار الزمني الذي جرت فيه المشاورات بشأن هذه المسألة الهامة لم يكن كافياً ولم يسمح بإجراء مناقشات متعمقة للمقترحات المقدمة. لهذه الأسباب، قررنا الامتناع عن التصويت على كلا التعديلين المقترحين. ونحث على إجراء المزيد من المداولات في المستقبل، ونعتقد أن إجراء استكشاف أكثر شمولاً للمسألة في إطار اللجنة الأولى من شأنه أن يفضي إلى اتخاذ قرار مستقبلي أكثر استنارة وحكمة بشأن هذا المسار.

السيد إدمانير (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لشرح موقف النمسا فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، بشأن الأسلحة الإشعاعية. ترحب النمسا بحقيقة أن القرار يسلط الضوء على هذه المسألة، ونتفق تماماً على أهمية تناول هذا الموضوع مرة أخرى. ومع ذلك، فإننا نرى أن حصره في عملية تفاوضية داخل مؤتمر نزع السلاح قد يجعل هذا الجهد يظل رمزياً.

وكانت النمسا تفضل اتباع نهج أكثر شمولاً في معالجة موضوع الأسلحة الإشعاعية والتخلي بالانفتاح الوظيفي في اختيار المحفل أو المحافل التي يمكن فيها تناول القضايا الرئيسية بأكثر قدر من الفعالية. ونعتبر أنه من المهم تحقيق الاستفادة الكاملة من الخبرات الواسعة ذات الصلة في فيينا. ومع ذلك، فإننا نقدر قيادة الولايات المتحدة في إبراز موضوع الأسلحة الإشعاعية الهام، ونؤيد مشروع القرار.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): طلبت الكلمة لشرح تصويت وفد بلدي على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1 المعنون "الأسلحة الإشعاعية". لقد صوت وفد بلدي ضد مشروع القرار، ويود إيضاح النقاط التالية في هذا السياق.

يؤيد وفد بلدي حظر هذا النوع من الأسلحة، كما يؤيد حظر استخدام وتصنيع وتطوير وتخزين جميع أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية. ومع ملاحظتنا لتضمين مشروع القرار دعوة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نعم، يمكنك الإدلاء ببيانكم - ولكن ليس الجزء المتعلق باقتراحكم.

السيد غوربانجور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيلاً الشكر، سيدي الرئيس، على إعطائي الكلمة مرة أخرى. إننا نتفق مع العديد من الوفود حول توقيت وطريقة تقديم التعديل المقترح على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، وكذلك حول أوجه القصور المختلفة في مشروع القرار والآثار التي قد تترتب عليه بالنسبة لعمل مؤتمر نزع السلاح. ونظراً لتلك الشواغل، اضطررنا للتصويت ضد مشروع القرار.

السيد الطائي (العراق) (تكلم بالفرنسية): يود وفد العراق أن يعلن تصويته على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، المعنون "الأسلحة الإشعاعية"، في إطار المجموعة 2، "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". لطالما دعم العراق جميع المبادرات ومشاريع القرارات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. ونعتقد أن السبيل الوحيد لمنع استخدام هذه الأسلحة هو إبرام الاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك الأسلحة الإشعاعية، وتعزيزها وإضفاء الطابع العالمي عليها، لما لها من عواقب وخيمة على البشرية والبيئة. ويجب أن نفعل ذلك بطريقة تساعد على دعم الجهود الدولية الرامية إلى القضاء التام والكامل على هذه الأسلحة، بهدف تحقيق عالم آمن وخالٍ من الأسلحة. ومن هذا المنظور، صوت العراق مؤيداً للقرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، لأنه يمثل خطوة أساسية طال انتظارها نحو تحقيق الفقرة 76 من منطوق الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح لعام 1978 (القرار د-10/2)، بشأن إبرام اتفاقية لحظر استحداث الأسلحة الإشعاعية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها.

السيدة كيسي أنتوي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة لتعليل تصويت غانا على مشروع القرار A/C.1/78/L.51/Rev.1، المعنون "الأسلحة الإشعاعية"، وكذلك التعديلات المقترحة إدخالها عليه. اختارت غانا الامتناع عن التصويت على كل من مشروع القرار والتعديلات المقترحة. فعلى الرغم من أننا نؤيد الاستنتاجات والتقارير التي قدمتها اللجنة المخصصة للأسلحة الإشعاعية، التي أنشئت في

”أسلحة الدمار الشامل الأخرى“. وبذلك تكون اللجنة قد استكملت البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إليها.

لقد تكرم المترجمون الشفويون بمنحنا 15 دقيقة إضافية، لذلك أود أن ننقل إلى الترتيب النهائي للأعمال - وهو اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني المؤقت للجنة الأولى لعام 2024، كما ورد في الوثيقة A/C.1/78/CRP.4، التي وزعت على جميع الوفود. وكما تعلم الوفود، يجري النظر في برنامج العمل والجدول الزمني في إطار البند 120 من جدول الأعمال، ”تنشيط أعمال الجمعية العامة“.

يستند مشروع برنامج العمل لعام 2024، المعروض على الأعضاء، إلى ممارسات اللجنة في السنوات السابقة. ويتكون من اجتماع تنظيمي واحد سيعقد يوم الخميس الموافق 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024، و 8 اجتماعات للمناقشة العامة؛ و 14 اجتماعاً لجزء المناقشة المواضيعية - مع اجتماع إضافي واحد مقارنة بعام 2023، استناداً إلى الدروس المستفادة هذا العام؛ و 6 اجتماعات لمرحلة البت. ومن المقرر أيضاً عقد اجتماع بشأن أساليب عمل اللجنة وتخطيط البرامج، فضلاً عن اجتماع حلقة النقاش المشتركة بين اللجنتين الأولى والرابعة بشأن التحديات التي يمكن أن تواجه أمن الفضاء واستدامته.

وأود أن أذكر جميع الوفود بأن اللجنة الأولى تتشارك مع اللجنة الرابعة في مرافق مؤتمراتها ومواردها الأخرى. وبناءً على ذلك، فإن مشروع البرنامج المؤقت للجنة الأولى لعام 2024، الذي ننظر فيه الآن، قد تم إعداده بالتشاور مع أمانة اللجنة الرابعة. وستواصل اللجنتان تنسيق عملهما والحفاظ على نمط تسلسلي لعقد جلساتها من أجل تحقيق أقصى استفادة من الموارد المشتركة. وبطبيعة الحال، سيتم الانتهاء من إعداد برنامج العمل المؤقت قيد النظر وإصداره في شكله النهائي قبل أن تبدأ اللجنة الأولى عملها الموضوعي في دورتها المقبلة. وبالنظر إلى الاقتراح الملموس لتغيير برنامج العمل خلال مناقشة أساليب العمل هذا العام، أود أن أشجع الوفود على إثارة الاقتراح مع الرئيس القادم ومكتب الدورة التاسعة والسبعين.

لعدم تطوير الأسلحة الإشعاعية وتخزينها وتصنيعها، إلا أن وفد بلدي لا يزال يعتقد أن مقارنة مشروع القرار الحالية قاصرة عن التعامل الفعال والشامل مع كافة الجوانب والتحديات التي تطرحها هذه الأسلحة. ولهذا السبب، أيد وفد بلدي التعديلات الإيرانية المقترحة في هذا الإطار.

يولي وفد بلدي أهمية كبيرة لاستئناف العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح. واتساقاً مع ذلك، قدمت سورية خلال تروؤسها للمؤتمر في عام 2018 مشروع برنامج عمل جسد سعيها الجاد لاستئناف العمل الموضوعي للمؤتمر. لكن بعض الدول الغربية عرقلت اعتماده لأسباب سياسية معروفة.

ومع إيماننا بأهمية كسر حالة الجمود التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح، وترحيبنا بأي جهد صادق في اتجاه تجاوز هذا الجمود في إطار برنامج عمل شامل ومتوازن للمؤتمر يأخذ في الاعتبار شواغل وأولويات جميع الدول الرئيسية، فإننا نعتقد بوجوب التركيز على التحديات الرئيسية الأكثر إلحاحاً على جدول أعمال المؤتمر المتصلة بالقضايا الرئيسية المطروحة على جدول أعماله. ويود وفد بلدي أن يذكر بأن على طاوله المؤتمر منذ سنوات مقترحات عديدة لتجاوز الجمود، وهي جديرة بالتفعيل. من بينها مقترح يدعو إلى تنسيق الجهود الدولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. وهو مقترح يطرح مقارنة شمولية تحظى بدعم عدد كبير من الدول. ويرى وفد بلدي أن عدم توفر الإرادة السياسية هو السبب في عدم تحقيق التقدم في كسر الجمود المخيم على مؤتمر نزع السلاح. ويعرب عن اعتقاده أن إعادة المؤتمر لمساره المنتج لا تتم عبر مقارنة تقوم على تعامل مجتزأ مع مسألة لا تشكل أولوية ملحة لعدد كبير من الدول. يرى وفد بلدي أن هذا التوجه قد يتسبب في تشتيت التركيز على البنود الأساسية المدرجة على جدول أعمال المؤتمر، التي تشكل بالنسبة لغالبية الدول أولوية قصوى.

البند 120 من جدول الأعمال

تنشيط أعمال الجمعية العامة

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت على المجموعة 1، ”الأسلحة النووية“، والمجموعة 2،

وبشكل منفصل، أريد أن أقول إننا لا نتفق مع جميع قراراتكم. ورغم أننا لم نؤيدها جميعاً، إلا أننا رحبنا بنهجكم الذي يقوم على تحمل المسؤولية في وقت حاسم بالنسبة للجنة الأولى واتخاذ القرارات بما يتماشى مع آراء جميع الوفود. وأشكركم على عملكم، وأتمنى لكم كل النجاح في المستقبل.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل ملاحظاتي الختامية بصفتي رئيساً للجنة الأولى، أود أن أعلن أن هذه ستكون أيضاً آخر جلسة للجنة الأولى للسيد توم كونو، كبير موظفي الشؤون السياسية في مكتب شؤون نزع السلاح. لقد كانت إسهاماته في اللجنة الأولى وغيرها من اجتماعات الأمم المتحدة بشأن مسائل نزع السلاح والأمن الدولي هامة حقاً، وأطلب من اللجنة التصفيق له.

أود أن أدلي ببعض الملاحظات الأخيرة نيابة عن نفسي. توشك اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين على اختتام أعمالها لعام 2023. كما قلنا في البداية، فإن دورة اللجنة الأولى مترابطة ومتشابكة بشكل وثيق مع تحديات الوضع الأمني الحقيقي في الميدان، ومناقشتنا على مدى الأسابيع الخمسة الماضية تشهد تماماً على هذا الفهم. ولندكر هنا بعض الأمثلة القليلة ولكن المؤثرة جداً، كان للحرب العدوانية الروسية المستمرة ضد أوكرانيا وهجوم حماس على إسرائيل، الذي أدى إلى تصعيد في الشرق الأوسط، تأثير مباشر وهام على كل اجتماع من اجتماعات اللجنة الأولى. نحن لا نعمل في فراغ أو في عزلة أو في فقاوعة خاصة بنا. بل تتعرض اللجنة لواقع الأوضاع في العالم، إقليمياً وعالمياً. كما أننا نواجه أيضاً الوضع المتدهور فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدات والاتفاقات والالتزامات الدولية للحد من التسلح ونزع السلاح وعدم الانتشار. وتشكل تلك الاتفاقيات والمعاهدات أحد الأسس المهمة التي يقوم عليها أمننا. تخيلوا، للحظة وجيزة لا غير، عالماً من دون معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو اتفاقية الأسلحة البيولوجية أو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ستكون صورة قاتمة بالفعل. وعلينا أن نبذل كل جهد

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل المؤقت والجدول الزمني للجنة الأولى لعام 2024، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/78/CRP.4؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون اللجنة قد اختتمت نظرها في البند الأخير من جدول أعمالها.

لقد أنهت اللجنة أعمالها هذا العام بعد خمسة أسابيع بالضبط من اضطرارها إلى عقد جلسة عامة إضافية واحدة. فكما يعلم الأعضاء، فإنه مع ارتفاع مستوى المشاركة خلال جميع مراحل عمل اللجنة في هذه الدورة، لم يكن بالإمكان تجنب عقد اجتماعات إضافية. ومع ذلك، أعتقد أن اللجنة أحرزت تقدماً فعالاً لإنجاز عملها في الوقت المناسب. وخلال هذه الدورة، أدلى 151 وفداً ببيانات في إطار المناقشة العامة، بزيادة ثلاثة وفود عن العام الماضي، بينما بلغ عدد المداخلات خلال جزء المناقشة المواضيعية 375 مداخلة، مقارنة بـ 365 مداخلة في عام 2022. وخلال مرحلة البت، اعتمدت اللجنة 61 مشروع قرار ومقرر، 40 منها بتصويت مسجل، مع طلب إجراء 112 تصويتاً منفصلاً، بما في ذلك أربعة مشاريع مقترحات اعتمدت دون تصويت، ككل. وتم اعتماد 21 مشروع مقترح دون تصويت.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة وأختتم الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والسبعين للجنة الأولى، سأعطي الكلمة للوفود التي قد ترغب في الإدلاء بتعليقات ختامية في هذا الوقت.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):

بإيجاز شديد، أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على الطريقة التي أدرتم بها هذه الجلسات في الأسابيع الخمسة الماضية، حيث حافظتم على الجدول الزمني والتركيز والمضي قدماً بالمواضيع في جميع الأوقات. ونحن ممتنون للغاية لقيادتكم.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أنا أيضاً

سأتكلم بإيجاز. أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، والأمانة العامة للجنة الأولى، وموظفي شؤون المؤتمرات، والمترجمين الفوريين على العمل الرائع الذي شهدناه خلال الأسابيع الخمسة الماضية.

الذين لم يساعدونا في التواصل مع بعضنا البعض فحسب، بل أتاحوا لنا وقتاً إضافياً في كل اجتماع عندما كنا بحاجة إلى ذلك، حتى في هذا الحين فيما بحاجة إلى مثل هذا الوقت الإضافي. كما نتوجه بالشكر الجزيل للموظفين الذين قاموا بترتيب مرافق ومعدات المؤتمر وضمان الأمن أثناء اجتماعاتنا. وأخيراً وليس آخراً، أود أن أعرب عن تقديري لجميع الوفود التي شاركت في هذه الدورة للجنة الأولى، حيث أثارت وناقشت مسائل هامة وأحيانا بالغة الصعوبة، وأعدت الحوار بشأن مشاريع القرارات والمقررات وانخرطت في المداولات على مدى الأسابيع الخمسة الماضية.

وفيما يتعلق بما هو متوقع من الرئيس، أدرك شخصياً أن إدارة الوقت أمر مهم بالنسبة للجنة. وهذا ليس لأنني أريد أن يُنظر إليّ على أنني ضابط صارم للوقت، ولكن لأن الأعضاء يجب أن يطالبوا الرئيس بالحضور في الوقت المحدد واحترام وقتهم. إنه وقت الأعضاء الذي يمكن أن يقضوه بطريقة مختلفة ومجدية. لذلك أتمنى أن يحترم الرؤساء في المستقبل الوفود ووقتهم.

النقطة الأخيرة التي أريد أن أوضحها هي أن الرؤساء يجب أن يتمتعوا بمستوى معين من القدرة على التحمل للانخراط في المسائل الصعبة جداً هنا. ويجب أن يتحلوا بالمرونة والقدرة على توضيح النقاط التي يؤمنون بها، ويجب أن يحاولوا أن يكونوا متسقين مع تلك الممارسة. فأي تنازلات يقدمونها ستعكس عليهم وستُستخدم أيضاً في الدفاع عن تنازلات أخرى، مما يجعل الحفاظ على الحالة أكثر صعوبة.

بذلك أختتم الجزء الرئيسي من الدورة الثامنة والسبعين للجنة الأولى. وستجتمع اللجنة مرة أخرى في وقت ما من العام المقبل لنتنخب، في جملة أمور، رئيسها وأعضاء المكتب الآخرين للدورة التاسعة والسبعين. وأودّ أن أختتم ملاحظاتي بالإعراب عن تمنياتي لجميع الذين يغادرون برحلة آمنة إلى ديارهم.

رُفعت الجلسة الساعة 13/05.

ممكن للحفاظ على هذه الأسس وغيرها من أسس أنظمة نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. كما أنني أسأل نفسي دائماً ما إذا كنا كلجنة نقوم بذلك.

تناولت اللجنة الأولى هذا العام التحديات القديمة والجديدة التي تواجه الأمن. وتم تقديم مواضيع جديدة في شكل مشاريع قرارات، بما في ذلك بشأن الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل ومساعدة الضحايا والأسلحة الإشعاعية. وفي المستقبل القريب، سيتعين علينا أن نتعامل بشكل متزايد مع التحديات في الفضاء الخارجي والفضاء السبراني ومعالجة المخاطر والفرص التي توفرها التكنولوجيات الجديدة والناشئة. وفي الوقت نفسه، ستبقى المسائل التقليدية القديمة في مجالات الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية قائمة في المستقبل المنظور. لذلك سنكون مضطرين للتعامل مع جدول أعمالنا التقليدي للسنة القادمة من أجل محاولة بناء الثقة والاطمئنان حيثما استطعنا بشكل مشترك.

كما أود أن أختتم بالتعبير عن بالغ امتناني لأعضاء مكتب اللجنة الأولى - علي وكريستين وماتياس وياسين - الذين أستخدم أسماءهم الأولى لأنني أقمت معهم علاقات مهنية ممتازة - على حكمتهم ووقتهم وتقانيهم في خدمة قضية اللجنة. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح إيزومي ناكاميتسو وفريقها على توجيهاتهم ونصائحهم وإسهاماتهم في إحاطاتنا قبل أن نبدأ اجتماعاتنا في اللجنة. وأود أن أتقدم بخالص الشكر لزملائنا - سكرتيرة اللجنة سونيا إليوت وفريقها، وألكسندر لومايا، وكاتيا ويدياتموكو، ودينو ديل فاستو، وفيكتور ليو، وجيرارد شيانشيولي، ويونيك ماكdonald، ويوفي هوانغ. لقد كان لهم جميعاً دور فعال. وقد حظي كل ما قدموه من مساعدة وتوجيه ومشورة بتقدير حقيقي، كما أنه بآن اللجنة بشكل عام تقدرهم تقديراً كبيراً. وأعترف بأنهم جزء أساسي من مداولاتنا وجزء مهم حقاً من فريقنا. وأود أيضاً أن أتقدم بخالص الشكر للمترجمين الفوريين